المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالى
كلية الآداب للبنات بالدمام

بحث بعنوان

رؤية استشرافية لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري

إعداد

د/ إيمان جابر حسن شومان

أستاذ مشارك بكلية الآداب للبنات
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة الدمام

أولاً: مشكلة الدراسة

تعد التنمية من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها من جانب المفكرين الاجتماعيين, والمتخصصين, والمسئولين, والباحثين, والمخططين, فقد احتلت مكاناً بارزاً في الفكر الاجتماعي المعاصر لاعتبارها ضرورة حتمية, ومطلبا أساسياً, وهدفاً تسعى إليه الدول, لذلك فقد اتجهت الدول إلى تحديد أهدافها المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل على تحقيقها لتنمية مواردها المادية والبشرية(١).

لذا فقد تنامت الدعوات المنادية بأهمية تنمية الموارد والطاقات البشرية واستثمارها من أجل تحقيق التنمية وفي هذا الإطار يمثل العنصر البشري قوه الدفع الحقيقية لعملية التنمية ومن هنا كان الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية على أساس أن التنمية البشرية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر الذي يساهم في تنمية المجتمع من ناحية ومن ناحية أخري فإنها تهدف إلى الارتقاء بنوعية حياته وتوسيع نطاق اختياراته وقدراته إلى أقصي حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢).

ولذلك تتجه دول العالم للتصدي إلى بعض القضايا التي تعوق تحقيق التنمية على الصعيد الدولي ومن اهم هذه القضايا قضية الهجرة غير الشرعية التي تعد من أخطر القضايا الاجتماعية، التي تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث والاطفال، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا(٣).

مما جعل هذه الظاهرة أحد اهتمامات دول الاتحاد الأوربي, وكذا الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط ركز بشكل أساسي علي ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوربا بآليات أقل ما توصف به بأنها أمنية, وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والنفسية والثقافية التي تدفع المهاجرين إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل والتخلص من شبح البطالة والفقر الذي يطاردهم في موطنهم الأصلي.

لذلك تحظى الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة في المناقشات السياسية على الصعيد المحلي والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، وقد دفع اتساع الهجرة غير الشرعية وتعقيدها الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني إلى العكوف على دراسة التحديات والفرص التي تحتويها هذه الظاهرة(٤).

فالهجرة غير الشرعية في العالم ككل في ازدياد مستمر حيث قدرت منظمة الهجرة العالمية ان اعداد المهاجرين بطريقة غير شرعية يتضح من خلال الاتي :

- **عالمياً** : تتضارب التقديرات بشأن حجم الهجرة غير الشرعية ، كان عامُ ٢٠١٥ مهاجرين عرب حاولوا عبورَ البحر المتوسّط إلى أوروبا؛ إذ بحلول منتصف أبريل فقَد أكثرُ من ٥٠٠ مهاجرٍ أرواحَهم؛ وهذا ٣ أضعْافَ الذين فقدوا حياتَهم ، خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٤ ، حيث سجَّل علي السواحل الإيطالي أكثرَ من ٨ مليون و ٥٠٠ ألف مهاجرٍ يُحاولون شقَّ طريقهم إلى إيطاليا بحرا ،كما سجّلت السلطاتُ الحدوديةُ الأوروبية ما يَقرب من ٨٤١ ألفَ ، ودخولٍ بحريٍّ غيرِ نظامي ومنهم نحو ١٣٨ ألفًا عام ٢٠١٤(٥).
- **إقليمياً** : في دراسة للمفوضية العليا لشئون اللاجئين واتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية على دول المغرب العربي وجدت ما يلى:
- **المغرب** : تشير البيانات إلى أن عدد المهاجرين من المغرب ارتفع من مليوني مهاجر عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٨٩٨ مليوناً عام ٢٠١٣ بفارق قدره ٨٩٨ ألفاً، وتعد فرنسا وأسبانيا وإيطاليا من أهم الدول التي يقيم بها ، بالإضافة إلى بلدان أوروبية أخرى مثل هولندا وألمانيا وبلجيكا.
- **الجزائر** : إذا انتقلنا للجزائر نجد أن إجمالي الجزائريين بالخارج قد ارتفع من مليون مهاجر عام ٢٠٠٠ إلى ١,٧٦٤ مليون مهاجر عام ٢٠١٣ بفارق قدره ٧٦٤ ألف مهاجر، وتعتبر فرنسا الوجه الأولى والمفضلة لدى المهاجرين الجزائريين حيث يمثل الجزائريون في فرنسا أكثر من ٨٠ %من إجمالي الجزائريين بالخارج.
- **تونس** : تشير بيانات تونس إلى ارتفاع أعداد المهاجرين التونسيين من ٤٨٨ ألف عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥٨ ألف عام٢٠١٣ ، بزيادة قدرها حوالي ١٧٠ ألف شخص، ويمثل

التونسيون في فرنسا ٦٠% من إجمالي التونسيين بالخارج تليها إيطاليا بنسبة % ١٧.٥ من إجمالي التونسيين بالخارج.

- **موريتانيا :** تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين من موريتانيا بلغ حوالي ١٣٥ ألف نسمة عام٢٠١٣م ، يتواجدون في دول أفريقية مجاورة، حيث يمثل الموريتانيون في دول السنغال ونيجيريا ومالي وساحل العاج أكثر من ٧٠% من إجمالي الموريتانيين بالخارج، بينما يمثل الموريتانيون في فرنسا وأسبانيا قرابة ٢٠% من إجمالي الموريتانيين بالخارج.
- **ليبيا :** ووققاً للمنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠١٦ م ، وصل ١٦٨,٥٤٢ مهاجرا إلى إيطاليا من ليبيا ، وعرف أن هناك من بينهم ٤,١٦٤ مهاجراً من الذين سافروا عبر لبيا ولقو حتفهم في عرض البحر علي طول الخط البحري الذي يمر في وسط البحر الأبيض المتوسط.(٦)

محلياً : كما شهدت قضية الهجرة غير الشرعية تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة من قبل المهاجرين المصريين من الشباب القصر الذي دفعته الظروف الاجتماعية والاقتصادية للتفكير في الهجرة , فتدهور المستوى الاقتصادي , وارتفاع معدل البطالة , وقلة فرص العمل , وانخفاض الأجور ، وعدم العدالة في توزيع الدخول, وما يقابله من ارتفاع في مستوى المعيشة, وهيمنة فئة معينة على المقدرات الاقتصادية للمجتمع, وقتل الطموح والإبداع, وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية , وخصخصة القطاع العام " دون مراعاة لظروف وخصوصية المجتمع المصري(٧).

أن الهجرة غير الشرعية للأطفال من اهم القضايا التى يعانى منها المجتمع المصرى حيث تحدث منذ سنوات حيث يهرب الأطفال الصغار على السفن التي تحملهم إلى شواطئ إيطاليا، وهناك توفر لهم الحكومة الإيطالية مراكز للإيواء وتمنحهم حق الإقامة وتعلمهم حرفة، وتتراوح أعمار هؤلاء الأطفال مابين ٩ سنوات و١٨ سنة، وهذا الطفل المهاجر لا يحمل أي شيء يؤكد شخصيته غير شهادة ميلاد،كما إن هؤلاء الأطفال يهاجرون بدافع من آبائهم للعمل هناك وتحويل الأموال بل إن منهم من كان يبكى لأنه لا يستطيع العودة خوفا من أبيه الذي أرغمه على السفر (٨).

وتؤكد التقارير الدولية أن نسبة (٢٥)% من الأطفال الذين يصلون إيطاليا بدون عائل هم من مصر، معظمهم ما بين ١٦ و ١٧ سنة، من هم في سن من (١٣ و ١٤) سنة، و في عام ٢٠١٠ سجلت شبكة الهجرة الأوروبية وصول (١٠٦٨) وطفل مصري بدون عائل ، حيث سجلت مصر أعلى نسبة لهجرة الأطفال بمفردهم من بين كل دول المنطقة، ففي عام ٢٠١٤ وصل عددهم الي (٢٠٠٧) أطفال مصريين إلى ايطاليا واليونان بنسبة (٤٩٪) ، وفى عام ٢٠١٥ ظل هذا الاتجاه يتصاعد حتى وصلت معدلات هجرة الأطفال من دون مرافق إلى نسبة ٦٧% من إجمالي عدد المصريين المهاجرين ، وسجل أغسطس ٢٠١٥ أعلى نسبة في هجرة الأطفال المصريين الى اليونان وعددهم (٤٩٥) طفلاً ، كما تشير البيانات والاحصائيات الاخيرة عن الاطفال المهاجرين غير الشرعيين في مراكز الاستقبال / العائلات المضيفة ، تحت رعاية السلطات الايطالية وعددهم هو (٨,٩٤٤) منهم ذكور يبلغ عددهم (٨,٤٨٥) بنسبة (٩٤,٩%) بينما يبلغ عدد الاناث منهم (٤٥٩)بنسبة (٥,١%)، كما ان عدد الذين وصلوا عن طريق البحر يساوي (٨,٢٥٥) فى حين ان عدد الاطفال الذين لا يعرف طريقهم (الذين غادروا مراكز الاستقبال / الاسر المضيفة يساوي (٥,٤٣٤)

كما اكدت تقارير المنظمة الدولية للهجرة أن مصر بها (٦٠)% من المهاجرين المصريين غير الشرعيين إلى إيطاليا" أطفال قصّر"، حيث يصل إلى إيطاليا سنويا عددهم حوالي(٥٠٠) طفل من المصريين المهاجرين بشكل غير شرعي تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٨ سنة،

وتحتل مصر الترتيب السابع بين أعلى عشرة جنسيات للمهاجرين المهربين عن طريق البحر إلى إيطاليا خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٥، وفي عام ٢٠١٤، احتلت الترتيب ١١ بين أعلى الدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين لليونان، والترتيب العاشر بالنسبة لمالطا[٩].

ومن هنا نجد أنه يجب تفعيل الدراسات والبحوث الاستشرافية لهذه الظاهرة ، حيث يعتبر الاستشراف محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة، باستخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي، أو أساليب كيفية تستنتج أدلتها من الآراء الشخصية القارئة لمجرى الأحداث، ومن المهم لهذا الاستكشاف أن يعتمد على ذلك النوع من المتغيرات القابلة لأن تبنى عليها السياسات التحسينية , ومحاولات استشراف المستقبل ليست نتاجاً للتقدم العلمي الحديث، بل هي جزء أزلي من ثقافة البشرية[١٠].

فهو جهد فكري علمي متعمق مبني على مؤشرات كمية و/أو نوعية منتقاة حسب طبيعة مجال الدراسة، ويقصد منه التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة من خلال طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها.

وفي ضوء الدراسة الحالية يمكن تحديد الغاية من الدراسة المستقبلية هو توفير إطار زمنى طويل المدى لما قد نتخذه من قرارات اليوم بشأن قضية الهجرة غير الشرعية . ومن ثم العمل ، لا على هدى الماضي ، ولا بأسلوب " من اليد إلى الفم " وتدبير أمور المعاش يوماً بيوم ، ولا بأسلوب إطفاء الحرائق بعد ما تقع ، بل العمل وفق نظرة طويلة المدى وبأفق زمنى طويل نسبياً . فهذا أمر تمليه سرعة التغير وتزايد التعقد وتنامى " اللايقينى " في كل ما يحيط بنا ، وذلك فضلاً عن اعتبارات متصلة بالتنمية والخروج من التخلف سنوضحها لاحقاً (١١).

من جهة أخرى ، فإن ما تتيحه الدراسات المستقبلية من إضفاء طابع مستقبلي طويل المدى على تفكيرنا ، إنما هو علامة مهمة من علامات النضج العقلي والرشادة في اتخاذ القرارات . ذلك أن ما نتخذه من قرارات اليوم ، وما نقوم به من تصرفات في الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا من بعدنا . وإذا أردنا لهذا المستقبل أن يكون مقبولاً من وجهة نظرنا ، فعلينا أن نتخذ قراراتنا اليوم آخذين في الاعتبار النتائج والتداعيات المحتملة لهذه القرارات على مدى زمنى طويل ، وليس فقط على المدى القصير أو المتوسط . وهنا تساعد الدراسات المستقبلية في استطلاع هذه النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية . فإذا كانت النتائج والتداعيات تسهم في تشكيل المستقبل المرغوب فيه ، فبها ونعمت . وإذا لم تكن تسهم في ذلك ، فإننا نسعى لتعديل هذه القرارات حتى تأتى نتائجها وتداعياتها متوافقة مع المستقبل الذى نريده . وإذا تم ذلك ، فإننا نكون قد شاركنا بشكل إيجابي في صنع المستقبل ، بدلاً من أن ننتظر في سلبية مستقبلاً تأتى به المقادير ، أيا كانت صورته ، أو بدلاً من أن نقنع بالتواؤم أو التكيف مع ما قد يقع من أحداث مستقبلية . فالدراسات المستقبلية تساعدنا على التحكم في المستقبل ، وجعله أفضل بدرجة ما مما لو كنا قد قعدنا في انتظار وقوع هذا المستقبل وأهملنا التفكير في مساراته البديلة المحتملة الوقوع

ثانيا : الدراسات السابقة :(تحليل واستنتاج)

(أ) المحور الأول : الدراسات المتعلقة بالاستشراف:.

(١) دراسة (عواطف عبد الرحمن ١٩٧٧) [١٢] :

هدفت الدراسة إلى الإشارة إلى العوامل التي أدت إلى تطوير مسيرة الدراسات المستقبلية وعرض تاريخها وأطرها النظرية والمنهجية وكذلك المدارس العلمية المعاصرة وموقفها عن البحوث المستقبلية . وتوصلت نتائج الدراسة إلى تحديد بعض العوامل التي ادت إلى تطوير الدراسات المستقبلية ومنها الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي اجتاحت دول العالم كذلك الطفرة العلمية وتطوير النماذج العلمية التي تسهم في تلك الدراسات .

(٢) دراسة محمد أحمد الرشيد (1988)[١٣] :

هدفت الدراسة إلى تحديد ماهية الدراسات المستقبلية وكذلك التركيز على تحديد الصعوبات التي تواجه استشراف المستقبل العربي وأخيرا توجيه الاهتمام على متطلبات استشراف المستقبل في الوطن العربي. وكذلك تحديد أساليب استشراف المستقبل للتخطيط الناجح.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد عدة أساليب لاستشراف المستقبل منها الأساليب النوعية وأخرى كمية مثل السناريوهات .

(٣) دراسة عواطف شاكر محمود (2010) [١٤]:

هدفت الدراسة إلى الإسهام في إثراء البحوث في مجال استشراف المستقبل للمنظمات العراقية، كذلك تقديم إطار فكري عن المفاهيم المتعلقة باستشراف المستقبل ودوره في التخطيط الناجح.

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الاستشراف يوفر للقائمين بعملية التخطيط والاستراتيجيات جانبا مهما من القاعدة المعرفية التي تلزم لصياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط فهو يزود المخططين بشتى صور المستقبليات البديلة مما يترتب عنها اختيار أفضلها

(٤) دراسة حسن مصطفى حسن (2015) [١٥]:

استهدفت الدراسة استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وجود تعديلات واصلاحات تشريعية لمعالجة القوانين التي تحد من تمكين المرأة وضرورة الاهتمام بالدورات التدريبية التي ترفع من مهاراتهم ، والاهتمام بقدرات المرأة على اقتحام كافة الأنشطة الاقتصادية [١٩]

(٥) دراسة هدى محمود حسن حجازى (2017) [١٦]

استهدفت الدراسة تحديد واقع دور لجان التنمية الاجتماعية في تقديم الخدمات للمواطنين والتعرف على دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في التعامل مع مشكلات المجتمع المحلى والتعرف على واقع دور لجان التنمية الاجتماعية فى دعم مشاركة المواطنين فى برامج وخدمات تنمية المجتمع المحلى وصياغة رؤية مستقبلية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية فى التنمية الاجتماعية بالمجتمع السعودي ، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة تحسين دور لجان التنمية الاجتماعية وضرورة تفعيل الموارد البشرية والمادية والتنظيمية لتفعيل دورها فى التنمية المحلي

(ب) المحور الثاني الدراسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية:

(١) دراسة Mitchell, Fiona (2003) [١٧]

(٢) هدفت الدراسة إلي التعرف على خدمات الرعاية الاجتماعية لأطفال الهجرة غير الشرعية من خلال إدارات الخدمات الاجتماعية والمشكلات التي تواجه تقديم الخدمات لهم ،توصلت الدراسة الى ضرورة توفير الرعاية والحماية للأطفال من خلال تقديم خدمات معيشية وتربوية واجتماعية لهم وتأمين حقوقهم في صحة أوراق الإثبات و تنمية مهاراتهم الحسية والإدراكية كما توفر لهم الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية بما يتلاءم مع احتياجات الأطفال من خلال توجيه الأطفال وغرس القيم والعادات الإيجابية فيهم وتشجيعهم على الأنماط السلوكية المتوافقة مع قيم المجتمع والعمل على توثيق علاقات الأطفال بالمحيط الاجتماعي و إكساب الطفل العادات الأساسية تدريجياً وتوفير الدعم للأطفال ،ومن المشكلات التي تواجه تقديم الخدمات منها قلة الموارد المادية والبشرية ، قلة الدورات التدريبية ، قلة الاجور .

(٢) دراسة Klueber, Sheri Lyn, Ann (2003)[١٨]:

هدفت الدراسة إلي أهمية الحماية الاجتماعية في مواجهة الهجرة غير الشرعية بالدولة، وتوصلت الدراسة إلي أهمية إنشاء وحدة متخصصة في كل دولة لتقديم خدمات صحية واجتماعية بغرض تسهيل المنع والوقاية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحقيقاً للحماية الاجتماعية ، حيث أكدت هذه الدراسة على أهمية استخدام آلية التدريب وذلك لبناء قدرات القائمين على تنفيذ القوانين الخاصة بمنع الإتجار بالأطفال من خلال فرض عقوبات واتخاذ تدابير تشريعية صارمة .

(٣) دراسة United Nations Children's Fund (Unicef) (2003) [١٩]:

هدفت الدراسة إلي أهمية الشراكة التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية فى مواجهة القضايا التي تواجه مجال الطفولة ، توصلت الدراسة إلى ضرورة تدعيم الشراكة والتعاون المستمر بين المنظمات الحكومية والأهلية العاملة لحل مشكلات الطفولة ، و هدفت إلى التعرف على المخاطر التى يتعرض لها الأطفال ومنهم الأطفال المعرضون للاتجار والهجرة غير الشرعية و الأطفال المتواجدين بالشارع ، ولن يتم حل كل هذه القضايا إلا من خلال تكاتف كلاً من المنظمات الحكومية والأهلية من خلال استخدام آلية الشراكة وذلك من خلال شبكة تعاونية اتصالية فعالة من خلال المنظمات الأهلية لفاعلية دورها التى تقدم لهم الرعاية البديلة ولكونها أكثر إدراكاً بمشكلات المجتمع المحلى.

(٤) دراسة Kohli, R K S (2004) [٢٠]:

هدفت الدراسة إلي التعرف على الخدمات الاجتماعية مع الأطفال المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين من الشباب من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية لهم من قبل المسئولين عنها ، و الدوائر المحلية تحت رعاية قانون الطفل لعام ١٩٨٩ ، توصلت الدراسة إلى أنه لابد من تطوير الخدمات المقدمه لدى المهاجرين لمساعدتهم على إعادة التوطين، وذلك من خلال مساعدتهم فى الحصول على احتياجاتهم عن طربق المساعدة العملية والدعم العاطفي، والدعم المعنوى و التماسك، والاتصال بالإضافة إلى الاهتمام باحتياجات الاطفال و الشباب والعمل عل تنمية قدراتهم ، اعتمادا على خبراتهم الشخصية والمهنية والثقافات المحلية للعمل والتعلم.

(٥) دراسة ماجدة عبد الرحمن (2006) [٢١]

هدفت الدارسة إلى تحقيق هدفين أساسيين ، الأول يتمثل في تحديد عوامل الطرد والديناميكيات التي تحكم تدفقات الهجرة غير المنتظمة من مصر إلى دول الاتحاد الأوربي ، كما حاولت الدراسة التعرف على البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يتشكل فيها قرار الهجرة، والهدف الثاني يتمثل في جمع المعلومات حول درجة وعي الراغبين في الهجرة ومعرفتهم بالهجرة غير المنتظمة وتهريب المهاجرين، توصلت الدراسة الي أن الدافع الأساسي لهجرة هؤلاء الشباب هو البطالة وانخفاض الأجور في مصر حيث يعاني ٤٠ بالمئة من المبحوثين من مشكلة البطالة، حول المعرفة بالهجرة غير الشرعية ومخاطرها أوضحت الغالبية العظمي من الشباب معرفتهم بالهجرة غير الشرعية والآثار المترتبة عليها وبلغت نسبة المعرفة ٩٠

بالمئة من الشباب.

(٦) دراسة علي فتحي أحمد (2007)[٢٢]:

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر الهجرة الخارجية غير الشرعية على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية" ، حيث توصلت الدراسة إلي عدد من التوصيات ومنها:- ضرورة تنظيم الهجرة من خلال وزارة القوى العاملة والهجرة لتصبح مقننة وبعقود عمل رسمية وموثقة، مع الاهتمام بعقد الاتفاقيات الدولية لفتح مجالات العمل مع الدول العربية والأوروبية لتنظيم حركة العمالة ، لمحاربة البطالة وخلق فرص العمل من خلال تكثيف الاستثمارات بين الحكومة والقطاع الخاص، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين من خلال رفع الأجور والمرتبات بما يتماشى مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، فضلاً عن ضرورة تشجيع الشباب على استصلاح الأراضي واستزراعها وذلك من خلال توزيع الأراضي الصحراوية بأسعار رمزية، بما يساهم في إيجاد فرص عمل منتجة.

(٧) دراسة مؤتمر سياسات الهجرة (2007)[٢٣]:

هدفت الدراسة إلي تحديد الطرق المستخدمة في التصدي للهجرة غير الشرعية ، وتوصلت الدراسة إلي ضرورة التعاون بين الحكومة المصرية والإيطالية فى وجود أليات للتصدي لمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية التي تؤثر علي الجوانب الاجتماعية والتنموية فى دول المنشأة والمستقبل ،وتنفيذ مشروعات تنموية وتوفير فرص عمل ، واتخاذ تدابير فعالة لمنع تهريب الشباب المهاجرين براً وبحراً .

(٨) دراسة عبد الفتاح تركى موسى (2008) [٢٤]:

هدفت الدراسة إلي التعرف على خصائص الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية وخصائص أسر هؤلاء الشباب وأسباب اللجوء الي الهجرة غير الشرعية وأثارها علي المجتمع ، توصلت الدراسة إلى وجود مهاجرين في سن من(١٣-١٨) ويطلق عليهم أطفال الهجرة غير الشرعية ، وهجرة الشباب من ١٨ إلى ٣٥عاما من مصر إلى عدة دول أوروبية من أشهرها إيطاليا منهم المتسربون من التعليم ، ومنهم الحاصلون على شهادات علمية، ولكنه فضل الهجرة غير الشرعية بكل مخاطرها على وضع البطالة في وطنه ، هذا ينبه بخطر انتشار العنف والانحراف والاتجار بالبشر داخل المجتمع .

(٩) دراسة ياسر عوض (2008)[٢٥]:

هدفت الدراسة إلي معرفة أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية وكيفية استخدامها ، وتوصلت الدراسة إلي العديد من الأساليب منها عقد العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل التي يشارك فيها رؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية والمسئولون من خلال الرقابة علي الحدود البحرية والجوية والبرية ،وتأمين جوزات السفر ومستندات القامة ، فرض عقوبات علي مخالفة قوانين الهجرة مع تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية ، وتطوير أليات مقاومة الشبكات التي تعمل فى التهريب غير الشرعي للبشر والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات لضحايا هذه المخلفات .

(١٠) دراسة رشا إبراهيم السيد (2009) [٢٦]:

هدفت الدراسة إلي وضع تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي في كيفية توعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية ، حيث توصلت الدراسة إلي أن العديد من المخاطر التي يواجها الشباب أثناء الهجرة غير الشرعية وتشمل (اجتماعية – اقتصادية – سياسية – أمنية –صحية – .....الخ)، وأن هذه المخاطر تبدأ من الوهلة الأولي لرحلة التهريب من خلال سماسرة التهريب عبر الحدود الدولية بحراُ وبراُ.

(١١) دراسة شعبان عبد الصادق (2009) [٢٧]:

هدفت الدراسة إلي التعرف علي اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية ، توصلت هذه الدراسة إلي أن اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر نتيجة ما يعانيه الشباب من البطالة و السعي وراء ما يحققه من مكاسب مادية وتحقيق طموحاتهم وأمالهم مما يعرضهم للعديد من المخاطر التي قد تؤدي بهم إلي الموت والهلاك.

(١٢) دراسة طارق عبد الحميد الشهاوى (2009) [٢٨]:

هدفت الدراسة إلي التعرف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية حتى تتضامن جهود الاجهزة المعنية بالدولة للحد من هذه الظاهرة، وتوصلت إلي الدراسة ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإحكام الرقابة والسيطرة على الحدود البرية والسواحل البحرية بالجمهورية لمنع التسلل بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية ، ولاسيما بعد ظهور أماكن جديدة للهجرة غير الشرعية ، وإطلاق مبادرات مشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة مع

أهمية تبادل المعلومات الأمنية حول المنظمات الإجرامية الدولية العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية ، تشديد الإجراءات الأمنية على المنافذ بواسطة الأجهزة الأمنية المعينة .

(١٣) دراسة صلاح الدين أحمد (2009) [٢٩]:

هدفت الدراسة إلي معرفة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال ضحايا الهجرة غير الشرعية ، وتوصلت الدراسة إلي أن المخاطر التي يواجهها الأطفال ضحايا التهريب من خلال الضرب والإساءة أثناء التسلل والحبس عند القبض عليهم ، البعض يتعرض للتحرش الجنسي والاغتصاب من قبل المهربين أنفسهم، أو قطع الطرق ،الإجهاد البدني والخوف والقلق من الإمساك بهم أثناء رحلة التهريب، الحصول على الأشياء الأساسية والاحتياجات من الطعام والدواء ،النهب والسرقة لممتلكاتهم من قبل قطاع الطريق أو مصادرة وإتلاف بضائعهم من قبل الجنود، التشرد والمبيت في الشوارع لمن ليس لهم أهل و أقارب في المناطق التي يهربون إليها، البعض يتعرضون للضياع والبعض يموتون بسبب الحوادث المرورية أثناء هروبهم من دوريات الشرطة ، والإهمال من الأسر بعد عودتهم وعدم التقبل من المجتمع في مناطقهم خاصة عند فشل الطفل في الحصول على المال نتيجة القبض عليه وترحيله.

(١٤) دراسة chung, R,C,Y (2009) [٣٠]:

هدفت الدراسة إلي الكشف عن المقالات الثقافية حول أطفال الهجرة غير الشرعية وحقوقهم الإنسانية و العدالة الاجتماعية ،هذه المقالات تتناول التحولات الفكرية والثقافية المؤدية للهجرة غير الشرعية لدي الأطفال من خلال أن مشكلة الهجرة غير الشرعية للأطفال مستمرة بمساعدة ومساندة الأسرة والسماسرة وإذا لم تتحقق العدالة الاجتماعية أو حل مشكلة التعليم والفقر وإذا لم يتوافر بدائل حقيقية وملائمة لاستيعاب هؤلاء الأطفال ، معبرة عن أملها في رسم منظومة لحماية الأطفال من مخاطر استغلالهم ونقلهم كسلع تباع وتستغل نتيجة حالة الضعف والحاجة والفقر ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مناقشة قضية الاتجار بالأطفال واستغلالهم سواء على المستوى الشخصي أو الجماعي أو المجتمعي و العالمي وتحقيق العدالة الاجتماعية للأطفال الهجرة غير الشرعية والدفاع عن حقوقهم.

(١٥) دراسة محمد عمار (2009) [٣١]

هدفت الدراسة إلى التعرف علي أهم الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية من دول أفريقيا إلى جنوب أوروبا وانعكاسات هذه الهجرة على دول العبور، وتهدف إلى جمع عدد من المقترحات التي يمكن اتخاذها للحد من هذه الظاهرة ، وأن من أهم العوامل الدافعة للهجرة

غير الشرعية هي السياسية ثم الاقتصادية وليس معنى ذلك عدم أهمية الدافع الاجتماعي، والتفاوت الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة وتطور وسائل الاتصال ووسائل النقل زاد من تفاقم الظاهرة في الوقت الراهن، أيضا تؤكد الدراسة أن الحلول الأمنية لم تجد نفعا ولن تجدي نفعا للحد من هذه الظاهرة، بل زادت من تردي الأوضاع الإنسانية للمهاجر، ومن هنا أوصت الدراسة بأهمية التعاون والتنسيق بين دول المصدر والعبور والاستقبال لوضع خطط لمواجهة هذه الظاهرة وآثارها المتنوعة.

(١٦) دراسة عبدالله سعود السراني (2010) [٣٢]:

هدفت الدراسة إلى البحث عن أسباب الهجرة غير الشرعية وأخطار تلك الهجرة والوقوف على العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة الاتجار بالبشر و تهريبهم عبر الحدود وقضية الأمن ، توصلت هذه الدراسة الي أن ارتفاع معدلات الهجرة يرجع إلى عوامل اقتصادية من أهمها الفقر والعوز وانعدام الدخل(البطالة)، كما أن للعوامل السياسية دوراً في دفع بعض الناس للهجرة من أهمها: الاضطرابات السياسية والاستبداد السياسي والتعصب والاضطهاد، كذلك الحال، فإن للعامل الاجتماعي أهمية في الهجرة وخاصة ضعف الولاء والانتماء والتفكك الأسري ، وتؤكد الدراسة أن لظاهرة الهجرة غير الشرعية العديد من المخاطر الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والنفسية، والأمنية، والصحية .

(١٧) دراسة أمل عبد الكريم عباس حسانين (2010) [٣٣]:

هدفت الدراسة إلي تحديد المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية و تحديد الأسباب التي أدت بالضحايا للهجرة غير الشرعية و تحديد الدور الفعلي للخدمة الاجتماعية في التخفيف من المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية . توصلت الدراسة إلي أن المشكلات الاقتصادية, النفسية، والأسرية من أكثر المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية, كما تعد الأسباب الاقتصادية, الاجتماعية, القانونية، والنفسية من أكثر الأسباب التي أدت بالضحايا للهجرة غير الشرعية, ثم توصلت الدراسة إلي تصور مقترح لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام عند التخفيف من مشكلات أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

(١٨) دراسة عزة على شحاتة فرج (2010) [٣٤]:

هدفت الدراسة إلي تحديد أسباب الهجرة غير الشرعية للشباب المصري ,تحديد أشكال الاتجار بالبشر وعلاقتها بأسباب الهجرة غير الشرعية للشباب المصري, توصلت الدراسة إلى أن الشباب بوجه خاص يعانون من تهميش دورهم وهدر حقوقهم وأولها العيش الكريم والعمل والسكن اللائق وانسانيتهم , حجم الفقر وقلة فرص العمل مما تؤدى الى مزيد من أشكال الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية للشباب ليحصل على مستوى معيشي لائق.

(١٩) دراسة امل مجدى (2010) [٣٥]:

هدفت الدراسة إلي تحديد العوامل الاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية للشباب من حيث العلاقات داخل الاسرة ، والآثار والمخاطر الناتجة عن الهجرة غير الشرعية للشباب، توصلت الدراسة إلي التأكيد علي مسئولية الأسرة في التنشئة التي تجعل من الشباب المصري شبابا صلباً يتحمل المسئولية فهناك خلل في أسر هؤلاء الشباب الذين يتوجهون ويتطلعون إلى السفر ولو بطرق غير شرعية ويعرض نفسه وحياته للخطر و التعرض للموت ، والسجن ،والعمل في أي مهنه وبأي أجر .

(٢٠) دراسة هبة أحمد عبد الطيف (2011) [٣٦]:

هدفت الدراسة إلي تحديد مدى اعتماد الجمعيات الأهلية على الحوار المجتمعي في التعرف على الأسباب المؤدية للهجرة الغير شرعية لدى الشباب، و التعرف على الآثار التي يتعرض لها الشباب نتيجة الهجرة الغير شرعية، وتحديد المقترحات لتفعيل استخدام الجمعيات الأهلية للحوار المجتمعي لتوعية الشباب بآثار الهجرة الغير شرعية، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض متوسط دخل الفرد في موطنه الأصلي، وكذلك السعي لتكوين ثروة ومكسب سريع وكذلك لتدبير نفقات الزواج وغيرها تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع الشباب للهجرة الشرعية.

(٢١) دراسة أمير فرج يوسف (2012) [٣٧]:

هدفت الدراسة إلي التعرف على كيفية القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي حصدت أرواح ونهبت أموال ، ودوافع الطبقة السياسية والشركاء الاقتصاديين إلى إيجاد حلول لهذه الظاهرة ، وكيفية توعية النساء والشباب والاطفال لخطر الهجرة غير الشرعية ، توصلت الدراسة إلى مشكلة استغلال الأطفال ظاهرة مجتمعية وعالمية مؤرقة لأسباب تتمحور

بالأساس حول غياب الإجراءات القانونية لمكافحة تلك المشكلة أو لعدم تفعيل ومراقبة القوانين القائمة وفق الاتفاقيات الدولية الحامية لحقوق الأطفال في مختلف بلدان العالم، أو للاختلافات حول القواعد أو القيم الأخلاقية والمهنية والدينية، إلى جانب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، واستغلال الأطفال بتنوع بين كونه وسيلة وغاية في نفس الوقت لتكسب الأموال، والإضرار بالثروات البشرية لتلك المجتمعات التي يتم استغلال أطفالها لذلك لابد من مواجهتها والتصدي لها.

(٢٢) دراسة " محمد عبد الشافي (2014) [٣٨]:

هدفت الدراسة إلي التعرف علي الاسهامات المبذولة لتحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية من خلال البعد الذاتي والموضوعي و الخدمات المقدمة لهم والمعوقات التي تعوق تحسين نوعية حياة الأسر ووضع تصور تخطيطي ، توصلت الدراسة إلى الاهتمام بالمشروعات التي تعمل على رفع المستوى المعيشي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية والاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تنفيذ برامج ومشروعات خاصة بالأسر لتحسين نوعية حياتهم.

(٢٣) دراسة عبد الونيس محمد الرشيدي (2014) [٣٩]:

هدفت الدراسة إلي تحديد أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب، ودور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب وتحديد دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب، توصلت الدراسة إلي أن من أهم أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب البطالة وعدم توافر فرص عمل، مما يجعل الشباب يخاطر بحياته في سبيل الحصول على فرصة عمل في بلد آخر، فلابد من تضافر كافة الجهود من أجل مواجهة تلك المشكلة، والسعي لتنظيم ملتقى لتوظيف الشباب يسهم في إيجاد فرص عمل، بالإضافة إلى تنظيم حملات توعية للشباب بمخاطر وأضرار الهجرة غير الشرعية على الشباب أنفسهم وأسرهم وعلى المجتمع ككل، وأهمية التنسيق بين الجهود المجتمعية لتوفير الحماية الاجتماعية للشباب من خلال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومشاركة تلك القطاعات في رسم وصياغة السياسة القومية لتدريب وتشغيل الشباب، مع ضرورة الاهتمام ببرامج التسويق الاجتماعي لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام ودورها في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع.

(١٨) دراسة محمد مصطفي محمد ابراهيم (2014) [٤٠]:

هدفت الدراسة إلي إيضاح أسباب الهجرة غير الشرعية وتأثرها علي الشباب المهاجر ، وتوصلت الدراسة الي أن أسباب الهجرة غير الشرعية ترجع إلي الرغبة في الحصول على فرصة عمل وقلة الدخل وتحسين ظروف المعيشة, وأوضحت النتائج طريقة الهجرة السرية للمهاجرين التي جاءت عن طريق السماسرة , وأن المهاجرين سافروا إلى الدول الأوروبية من ليبيا عن طريق البحر رغبة في تحسين معيشتهم وتحقيق مستويات مادية مرتفعة.

(١٩) دراسة دخالة مسعود (2014) [٤١]:

هدفت الدراسة إلي التعرف علي واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط والتداعيات الناتجة عنها الآليات المتخذة للحد من هذه الظاهرة ، أكدت الدراسة علي أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت حديث وسائل الإعلام الأوروبية والحملات الانتخابية لدى الأحزاب السياسية الأوروبية، ونظر الانعكاسات والآثار السلبية لهذه الظاهرة على مستوى الدول المرسلة أو المستقبلة على حد سواء فقد اتفقت دول الاتحاد الأوروبي فيما علي أهمية الشراكة القائمة على عقد اتفاقات ثنائية وجماعية لمكافحة هذه الظاهرة، كما أنها اتخذت مجموعة من الإجراءات الأمنية الصارمة مستعينة بأجهزة وتقنيات متطورة من أجل القضاء عليها نهائياً.

(٢٠) دراسة المركز القومي للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية (2015) [٤٢]:

هدفت الدراسة إلي التعرف على أبعاد الظاهرة ورصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، كما استهدفت استشراف الحلول والآفاق المستقبلية للتعامل معها ومواجهتها ، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة التسرب من التعليم بين الأطفال، فضلا عن ضعف المستوى التعليمي للوالدين الذين عادة ما يشتغلون بالقطاع الزراعي أو يمتهنون أعمالا حرفية ، وضرورة إيجاد فرص عمل، وزيادة بدائل الهجرة بشكل شرعي، وتحسين مستوى المعيشة تأتي في مقدمة مطالب الأطفال

(٢١) دراسة Clacherty, Glynis (2015) [٤٣]:

هدفت الدراسة إلي التعرف علي العوامل التي تؤدي الي هجرة الأطفال (اللاجئين غير الشرعيين) ، وكيفية التعرف علي هؤلاء الأطفال بعد هجرتهم والبحث عنهم حيث يتم وضع أطفال الهجرة غير الشرعية بشكل غير رسمي من قبل منظمات رعاية الكبار او الرعاية البديلة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العوامل التي تؤدي إلي الهجرة غير الشرعية للأطفال

ترجع إلي البطالة وعدم توافر فرص عمل والفقر حيث أن معظم هؤلاء الأطفال يعيشون في الفقر وفي حالة اضمحلال بالمناطق الحضرية والريفية مع بعض أسرهم ، التي جعلت الأطفال يهاجرون من أسرهم ، مما يجعل الشباب يخاطر بحياته ، كما تؤكد الدراسة علي أنه لابد من وجود قاعدة بيانات عن هؤلاء الأطفال لتسهيل الوصول إليهم ولمتابعتهم والعمل على تقديم المساعدة العملية لديهم وتبادل الخبرات مع بعضها البعض.

(٢٢) دراسة أحمد طعيمة ، ملاكة حجاج (2016) [٤٤]:

هدفت الدراسة إلي توضيح الآليات المتخذة لمعالجة الهجرة غير الشرعية، ومدى فعالية هذه الآليات في احترام الحريات والحقوق الإنسانية، توصلت الدراسة إلي ضرورة تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، والعمل على استقرار البلاد وفتح باب الحوار من أجل تفادي الفوضى والعنف ، والتأكيد على مبدأ المسئولية المشتركة والحوار بين الدول المعنية بالهجرة ، والتأكيد على ضرورة التعاون الثنائي والإقليمي، وتفعيل مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتقليص الفجوة، وضع حدود واضحة وفاصلة بين حالات اللجوء والهجرة غير الشرعية خاصة من قبل دول الاستقطاب ، فتح مجالات أمام الشباب للعمل وإتاحة الفرصة لتحقيق حياة كريمة تخدم قواعد الحد الأدنى لحقوق الإنسان ، الأمر الذي من شأنه أن يقوي ارتباط هؤلاء الشباب بوطنهم ودعم انتمائهم .

- **تحليل واستنتاج عام للدراسات السابقة:-**

- أكدت بعض الدراسات على ضرورة التعرف على المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية و تحديد الأسباب التي أدت بالضحايا للهجرة غير الشرعية .
- من أبرز دوافع الهجرة غير الشرعية بحث الأفراد عن فرص عمل لتحسن المستوى المعيشي خاصة في البيئات التي تعاني الفقر والبطالة وتدني مستوى التنمية والخدمات .
- أكدت بعض الدراسات على ضرورة العمل على وضع برامج وخطط واستراتيجيات تعمل على ارشاد ومواجهة مشكلة أطفال الهجرة غير الشرعية .
- كما أكدت بعض الدراسات على ضرورة إيجاد فرص عمل، وزيادة بدائل الهجرة بشكل شرعي، وتحسين مستوى المعيشة .
- أكدت بعض الدراسات علي ضرورة توفير الرعاية والحماية للأطفال من خلال توجيه الأطفال وغرس القيم والعادات الإيجابية فيهم وتشجيعهم على الأنماط السلوكية المتوافقة

مع قيم المجتمع ، مع الاهتمام باحتياجات الاطفال و الشباب والعمل عل تنمية قدراتهم ، اعتمادا على خبراتهم الشخصية والمهنية والثقافات المحلية للعمل والتعلم.

- ضرورة التعاون بين الحكومة المصرية والإيطالية في وجود أليات للتصدي لمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتنفيذ مشروعات تنموية وتوفير فرص عمل ، واتخاذ تدابير فعالة لمنع تهريب الشباب المهاجرين براً وبحراً .
- كما أكدت بعض الدراسات على الاهتمام بالتعرف على خدمات الرعاية الاجتماعية لأطفال الهجرة غير الشرعية وتحقيق العدالة الاجتماعية لهم .
- ضرورة مناقشة قضية الاتجار بالأطفال واستغلالهم سواء على المستوى الشخصي أو الجماعي أو المجتمعي و العالمي وتحقيق العدالة الاجتماعية للأطفال الهجرة غير الشرعية والدفاع عن حقوقهم.
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لأحكام الرقابة والسيطرة على الحدود البرية والسواحل البحرية بالجمهورية لمنع التسلل بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية .

ثالثا: أهمية الدراسة:

١- الاهتمام العالمى والاقليمى والمجلى بقضايا الهجرة غير الشرعية باعتبارها خطراُ يهدد الاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى

٢- تقوم الدراسات الاستشرافية بتزويد المخططين بصورة مستقبل المجتمع المحتمل والبدائل لاختيار أفضلها

٣- .تساعد الدراسات الاستشرافية على التنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها ومن ثم المساهمة فى اتخاذ القرارات الملائمة لمنع حدوثها

٤- تزايد نطاق الخطورة من استمرار تفشى ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تمثلة من خطرا على مستقبل التنمية حيث يصل عددهم فى عام ٢٠١٥ الى ٨٩٤٤ الف طفل

٥- ظاهرة الهجرة غير الشرعية تساعد على ارتفاع نسبة الجرائم وتؤثر علي معدلات الاستقرار السياسي داخل المجتمع

٦- اطفال الهجرةغير الشرعية ثروة بشرية يجب استثمارها والتخطيط لرعايتهم وحمايتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية لهم

٧- قد تفيد نتائج الدراسة صانعى القرار فى تحديد اليات مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى

رابعاً: أهداف الدراسة

١- تحديد التغيرات التى طرأت على واقع الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى من الماضى الى الحاضر
٢- تحديد مستوى أبعاد الحماية المقدمة لحماية اطفال وشباب الهجرة غير الشرعية
٣- استشراف مستقبل الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى
٤- تحديد أهم المتغيرات التى تؤثر سلبياُ على مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى
٥- تحديد رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى

خامساً: تساؤلات الدراسة

١- ما التغيرات التى طرأت على واقع الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى من الماضى الى الحاضر؟
٢- ما مستوى أبعاد الحماية المقدمة لحماية اطفال وشباب الهجرة غير الشرعية؟
٣- ما واقع استشراف مستقبل الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى؟
٤- ما أهم المتغيرات التى تؤثر سلبياُ على مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى ؟
٥- ما هى الرؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى ؟

سادسا: مفاهيم الدراسة:

(١) مفهوم الاستشراف:

يقصد بمصطلح الاستشراف الاستقصاء والتوقع أو التحري والاستكشاف والتصور والتنبؤ و الاكتشاف والاستشراف في اللغة من الفعل استشراف أي عــلا وانتصــب وأستشــرف الشيء أي رفع بصرة ينظر الية.

يعرف استشراف المستقبل " بأنه اجتهاد علمي منظم يهدف إلي صياغة مجموعة مــن التوقعات المشروطة أو السيناريوهات التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما[٤٥].

فالاستشراف هو منهج لا يسعى إلى التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له, بل يقوم بــإجراء مجموعة من التنبؤات المشروطة أو المشاهد "السيناريوهات" التــي تفتــرض الواقــع تــارة والمأمول تارة أخرى مهما كانت طبيعة الصور المأمول فيها دون أن تنتهي إلى قرار بتحقيق أي من هذه الصور. فهذا أمر يدخل في حيز التخطيط[٤٦].

والاستشراف في محتواه العلمي هو مهارة علمية تنطوي على استقراء التوجهات العامة فــي حياة البشر, تلك التي تؤثر- بطريقة أو بأخرى- في مسارات الأفراد والمجتمعات [٤٧].

أما العواد (١٩٩٨ م) فأكد في تعريفه على أن استشراف المستقبل يتم على أساس متغيــرات الماضي والحاضر، وفي ضوء تطلعات المستقبل، مبيناً أن الاستشراف يعني: "...إلقاء نظرة فاحصة على المستقبل بمنظار تتكون عدساته من عبق تجارب الماضــي ونتــائج الحاضــر وثمراته، ومؤشرات التطلع المستقبلي"

والاستشراف عبارة عن محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الأهــداف المخططــة، باســتخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي، أو أساليب كيفية تستنتج أدلتها مــن الآراء الشخصية القارئة لمجرى الأحداث، ومن المهم لهذا الاستكشاف أن يعتمد علــى ذلــك النوع من المتغيرات القابلة لأن تبنى عليها السياسات التحسينية.

ومن هنا يمكن القول بأن الاستشراف هو عبارة عن محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة، باستخدام أساليب كمية تعتمد علي قراءة أرقام الحاضر والماضي أو أساليب تستنتج أدلتها من الآراء الشخصية القارئة لمجري الأحداث.

والاستشراف هو نوع من الفعل الإيجابي الذي قد تتأخر نتائجه ولكنه يساهم في التطور والإضافة لمن يستخدمه، فشتان بين الفعل ورد الفعل، من ينتظر ما يأتي به المستقبل ومن يسارع نحو المستقبل مستخدماً أدوات المستقبل وآلياته.

فالاستشراف ضرب آخر من التنبؤات يعنى برصد التغيير في ظاهرة أو ظواهر معينة ومحاولة تحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل أو ترجيح أحد الاحتمالات على

غيره، وهذه التنبؤات تصدر في الغالب من دور دراسات المستقبل العالمية وبشكل دوري في بداية كل سنة ميلادية مبنية على منهجية علمية رصينة معروفة لدى المتخصصين.

وبالطبع لا يقصد بالاستشراف علم الغيب، فهذا علمه عند الله وحده وهو المتصرف في الكون، وإنماء نعني حب المعرفة والسعي لاستقراء المستقبل، وهي من الصفات التي جبل عليها البشر، واستشراف المستقبل هو ضد العشوائية والاستسلام لمقضيات الواقع أو ما سيقع، ومن البدهي القول ان الدراسات المستقبلية تنتج للمجتمعات إضفاء بعد مستقبلي بعيد المدى على منهجية التفكير وطريقة اتخاذ القرارات الرشيدة نحو مستقبل أفضل، وذلك أن ما نتخذه من قرارات في الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبلنا ومستقبل أجيالنا القادمة. ومن أجل الحيادية في قراءة المستقبل علينا تجنب الأفكار المسبقة أو الاندفاع لرؤية بعض الأمور التي تناسب أفكارنا وتجاهل أو نبذ الأخرى التي تزعجنا، فإذا أردنا لهذا المستقبل أن يكون أقرب ما يكون فلا بد لنا أن نضع ذلك المستقبل على شاكلة نرضاها لمستقبلنا من خلال اتخاذ القرارات التطويرية الآخذة بعين الاعتبار النتائج والتداعيات المحتملة لهذه القرارات على مدى زمن بعيد نسبياً.(٤٨)

(٢) مفهوم الهجرة غير الشرعية:

- **تعريف الهجرة إصطلاحاً:**

ويشير " **قاموس المورد** " إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر[٤٩]

جاء في معجم لاروس الأساسي أن تعبير الهجرة يقصد به "خروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق[٥٠] **أما معجم** " **ويبستر Webster** " فقد حدد لكلمة Migrate وتعنى هجرة ثلاثة معاني هي: الانتقال من مكان لآخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بهدف الإقامة فيه , الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ إلى إقليم أو مناخ آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج , تغيير المكانة أو مستوى المعيشة " [٥١].

- **تعرف الهجرة فى اللغة العربية :**

إن كلمة هجرة جاءت في اللغة العربية من (الهَجْرُ) ضد الوصل ، والاسم (الهجْر) و (المُهاَجُر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، و (التّهَاجُر) التقاطع [٥٢].

كما جاء فى القاموس المحيط ، هجرة هجراً بالفتح ،وهجرنا بالكسره، صرمه ،والشيء تركه ،والاسم هجرة بالكسر ، والهجرة بالضم والكسر ،الخروج من أرض الي أخري[٥٣]، **كما** تشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال[٥٤]

يعني يهاجر– مهاجر– هجر ة: الشخص أو الأشخاص المهاجرين الذين يقدمون إلي بلد أجنبي بهدف اتخاذها إقامة دائمة [٥٥]، **وتعرف** باختصار الانتقال من الموطن الأصلى إلى وطن جديد بغرض الإقامة الدائمة [٥٦].

- **تعرف الهجرة فى العلوم الاجتماعية: حدد معجم العلوم الاجتماعية** أن الهجرة تستخدم للدلالة علي تحركات جغرافية للأفراد أو الجماعات.[٥٧].

- **تعرف الهجرة في العلوم الديموجرافية :**

هي الانتقال فردياً أو جماعياً من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً ، أما حسب علم الاجتماع فإنها تدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها [٥٨].

كما تعرف علي أنها حركة السكان، وهي الحركة عبر حدود معينة بغرض الإقامة ، وتعتبر الهجرة عنصراً من عناصر تغير السكان. ويُستخدم مصطلحا "الهجرة الوافدة" و"الهجرة الخارجة" للإشارة إلى الحركة بين الدول (الهجرة الدولية) [٥٩].

كما تعرف بإنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعي المكان الأصلي هو تبدل محل الإقامة [٦٠].

وتعرف علي أنها النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم الي مكان يبعد عن الموطن الاصلي بعداً كافياً[٦١]، **تعرف الهجرة علي** أنها هي الإجراءات و الضوابط و المقتضيات القانونية التي تتمثّل في الحصول على وثائق السفر الضرورية لاجتياز الحدود ومغادرة أرض الوطن [٦٢].

والهجرة بصفة عامة تعرف علي أنها انتقال أفراد من الناس لكسب العيش والبحث عن أعمال يزاولونها ، وأن يعيشوا في البلد المهاجر إليها مدة تكفي الي أن يتدخلوا مع أهله ويتكيفوا فيها [٦٣].

وهناك عدة مصطلحات ترتبط بمصطلح الهجرة منها:

(أ) **المهاجر Migrant :** يعرف المهاجر على نطاق واسع بأنه الشخص الذي يغير بلد إقامته المعتادة تقليديًا، وهناك ثلاثة طرق للمهاجرهي أن يكون:(الشخص الذي تختلف بلدته عن بلد إقامته ، الشخص الذي تختلف جنسيته عن بلد إقامته ، الشخص الذي يغير بلد إقامته المعتادة لمدة سنة على الأقل) [٦٤].

(ب) **الوافد In-migrant** وهو الشخص الذي يدخل منطقة محدودة باجتياز حدودها من نقطة تقع خارج حدود هذه المنطقة , ولكن ضمن نطاق الدولة أو البلد[٦٥].

(ج) **المتنقلين Deplaces :** يختلف المهاجرون عن المتنقلين, ذلك لأن المهاجرين الذين يغيرون مكان إقامتهم المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلفون عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر ,لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه نقل حياة الإنسان المهاجر, أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول[٦٦].

(د) النزوح Emigrant وهو يعنى ترك المكان ,الوفود Immigration ويعنى الهجرة إلى مكان , وفى هذه الحالة يطلق على المهاجر من المكان مصطلح " نازح Emigrant ".

(ه) مقيم عائد: وطنيًا كان أو أجنبيًا بعد بقائه في الخارج مدة لا تزيد عن ١٧ سنة [٦٧].

وتستنتج الباحثة من هذه التعريفات السابقة أن هناك جانبين مهمين في تحديد مفهوم الهجرة هما الجانب المكاني وهو ما يتعلق بمكان الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة ، أي الانتقال الدائم من بلد ،أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ، وهذا يعني أن التحرك من مكان إلى آخر داخل ذات البلد ، أو الموطن لا يعتبر هجرة ، و**الجانب الزماني :** وهوما يتعلق بمدة الهجرة، أي التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى ، وذلك أن ثمة انتقالاً عبر المكان، ولكنه يفتقر إلى الجانب الزماني الذي يجعل منه هجرة ، فانتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة ،أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة ، **ومما سبق يتضح اتفاق آراء العلماء حول أن للهجرة** هدفاً أو غرضاً واضحاً مرتبطاً بالجانب المكاني والزماني، **ونستخلص من ذلك أن مفهوم الهجرة بصفة عامة:** هو انتقال الفرد للعيش من مكان إلى آخر أو من مكان إقامته وبيئته الطبيعية والاجتماعية إلى بيئة طبيعية واجتماعية أخرى سواء داخل حدود الدولة أو خارجها،لأي سبب من الأسباب سوأ كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية أو جغرافية [٦٨].

- **تعريف الهجرة غير الشرعية :**

تعرف بانها انتقال الفرد طواعية من بلد إلي أخر ولكنه بطريق غير قانوني ، أي أن النشاط يقتصر علي تهريب الإنسان دون أعماله بعد الهجرة (٦٩)

كما تعرف بانها الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريق مخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القانون الداخلي والدولي[٧٠]، **وتعرف** وفقا لخدمات الهجرة في الولايات المتحدة على النحو التالي: "الهجرة عبر الحدود الوطنية بطريقة تنتهك قانون الهجرة لبلد المقصد [٧١]، **وهي** خروج المواطن من أقليم الدولة من المنافذ الشرعية باستخدام وثائق مزورة [٧٢].

وتعرف بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة [٧٣].

كما تعرف بانها الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية ,حيث يقوم المهاجر بدخول دولة أخرى دون وثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية [٧٤].

وتعرف هي بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وتتم بانتهاك قوانين الهجرة وسيادة تلك الدولة[٧٥].

كما تعرف بأنها حالة الانتقال من دولة إلى أخرى تسللا دون تأشيرة دخـــول، أو تصـــريح بالإقامة، أو العمل، أو المرور، من قبل السلطات المعنية بتنظيم الهجرة والجنسية، والبقاء بتلك الدولة بطريقة لا يبيحها القانون المحلي للدولة، مما يجعل هذا المهاجر بهذه الدولة مطلوبا لدى السلطات المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية الحدود وعند القبض عليه يتم احتجازه، ومن ثم ترحيله إلى دولته [٧٦].

وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى ،أومن قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط ، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بهافي هذه الدول[٧٧].

نستخلص من خلال ذلك الدراسات الاستشرافية لا غنى لها لمواجهة مشكلات التنمية وحل مشكلات التخلف [٧٨]

سابعا: الاطار النظري الموجه للدراسة:

- **المحور الأول: الاستشراف والنماذج الخاصة به:**

أولاً: أهمية الاستشراف وأغراض الدراسات المستقبلية :

(أ): أهمية الاستشراف[٧٩] :

١- أصبحت الدراسات الاستشرافية لا غنى عنها في الوقت الحاضر لمواجهة متطلبات التقدم التكنولوجي السريع والاستعداد له فيما يستلزم إعادة تشكيل وبناء النظم التعليمية بناء مستقبلياً يتناسب ومتطلبات هذا التقدم.

٢- الدراسات المستقبلية تؤكد على المعلومات اللازمة للتخطيط, حيث تقوم بتزويد المخططين بصورة مستقبل المجتمع المحتمل والبدائل لاختيار أفضلها.

٣- هي محاولة التنبؤ أو استشراف المستقبل المحتمل والممكن , فعند التخطيط توضع اختيارات أو بدائل للمستقبل أمام متخذي القرار لتقديم الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرار

السياسي الذي يقصد به إنجاح أي مشروع والمطلوب هو بذل جهود مركزه للتخطيط طويل المدى للمستقبل المتوقع.

٤- تعمل الدراسات المستقبلية على تحديد احتياجات المجتمع لتحقيق التنمية من خلال توفير المهارات والقدرات المحتملة المؤهلة لتكوين المجتمع.

٥- الدراسات المستقبلية تهتم بتوفير إطار زمني طويل المدى لما قد تتخذه من قرارات انطلاقاً من أسس علمية وموضوعية واضحة ترتبط بالحاجة إلى إنجاز الخطط المتعلقة في أقل وقت ممكن.

٦- تعالج الدراسة الاستشرافية عدد كبير من المتغيرات والعوامل التي تؤثر على الظاهرة موضوع البحث مما يتيح لنا معرفة كافية بالظاهرة في كل مراحل تطورها وتأثيراتها, كما يساعدنا على تحليل العوامل والمؤثرات المحيطة بالظاهرة وتأثيراتها المختلفة فى كل مرحلة من مراحل تطورها.

(ب):أغراض الدراسات المستقبلية: (٨٠)

يمكن تحددها بصفة عامة أن غاية الدراسة المستقبلية هو توفير إطار زمنى طويل المدى لما قد نتخذه من قرارات اليوم . ومن ثم العمل ، لا على هدى الماضى ، ولا بأسلوب " من اليد إلى الفم " وتدبير أمور المعاش يوماً بيوم ، ولا بأسلوب إطفاء الحرائق بعد ما تقع ، بل **العمل وفق نظرة طويلة المدى وبأفق زمنى طويل نسبياً** . فهذا أمر تمليه سرعة التغير وتزايد التعقد وتنامى " اللايقينى " فى كل ما يحيط بنا ، وذلك فضلاً عن اعتبارات متصلة بالتنمية والخروج من التخلف سنوضحها لاحقاً .

من جهة أخرى ، فإن ما تتيحه الدراسات المستقبلية من **إضفاء طابع مستقبلى طويل المدى على تفكيرنا** ، إنما هو علامة مهمة من علامات **النضج العقلى والرشادة فى اتخاذ القرارات** . ذلك أن ما نتخذه من قرارات اليوم ، وما نقوم به من تصرفات فى الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا من بعدنا . وإذا أردنا لهذا المستقبل أن يكون مقبولاً من وجهة نظرنا ، **فعلينا أن نتخذ قراراتنا اليوم آخذين فى الاعتبار النتائج والتداعيات المحتملة لهذه القرارات على مدى زمنى طويل ، وليس فقط على المدى القصير أو المتوسط** . وهنا تساعد الدراسات المستقبلية فى استطلاع هذه النتائج والتداعيات على

المسارات المستقبلية . فإذا كانت النتائج والتداعيات تسهم فى تشكيل المستقبل المرغوب فيه ، فبها ونعمت . وإذا لم تكن تسهم فى ذلك ، فإننا نسعى لتعديل هذه القرارات حتى تأتى نتائجها وتداعياتها متوافقة مع المستقبل الذى نريده . وإذا تم ذلك ، فإننا نكون **قد شاركنا بشكل إيجابى فى صنع المستقبل** ، بدلاً من أن ننتظر فى سلبية مستقبلاً تأتى به المقادير ، أيا كانت صورته ، أو بدلاً من أن نقنع بالتواؤم أو التكيف مع ما قد يقع من أحداث مستقبلية . فالدراسات المستقبلية تساعدنا على **التحكم فى المستقبل** ، وجعله أفضل بدرجة ما مما لو كنا قد قعدنا فى انتظار وقوع هذا المستقبل وأهملنا التفكير فى مساراته البديلة المحتملة الوقوع .

وبشكل أكثر تحديداً ، يمكن القول أن الدراسات الاستشرافية للمستقبل تساعدنا على صنع مستقبل أفضل ، وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة ، من أهمها ما يلى :

(١) **اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها**.وبذلك تؤدى الدراسات المستقبلية وظائف **الإنذار المبكر** ، والاستعداد المبكر للمستقبل ، والتأهل للتحكم فيه ، أو على الأقل للمشاركة فى صنعه .

(٢) **إعادة اكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا** ، وبخاصة ما هو كامن منها ، والذى يمكن أن يتحول بفضل العلم إلى موارد وطاقات فعلية . وهذا بدوره يساعد على **اكتشاف مسارات جديدة** يمكن أن تحقق لنا ما نصبوا إليه من تنمية شاملة سريعة ومتواصلة . ومن خلال عمليات الاكتشافات وإعادة الاكتشاف هذه ، **تسترد الأمة الساعية للتنمية الثقة بنفسها ، وتستجمع قواها وتعبئ طاقاتها لمواجهة تحديات المستقبل .**

(٣) **بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها** . وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص ، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدى إليه من تداعيات ، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج . ويترتب على ذلك المساعدة فى **توفير قاعدة معرفية يمكن للناس أن يحددوا اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى ضوئها** ، وذلك بدلاً من الاكتفاء – كما هو حاصل حالياً – بالمجادلات الأيديولوجية والمنازعات السياسية التى تختلط فيها الأسباب بالنتائج ، ويصعب فيها تمييز ما هو موضوعى من ما هو ذاتى .

ثانياً: النماذج النظرية للاستشراف:

هناك وجهات نظر عديدة لنماذج الإستشراف وسوف نقوم بعرض تلك الآراء علي النحو التالي:-

أولا : وجهة النظر الأولي:-

(١) النموذج البديهي:

يعتمد على الخبرة العملية ولكنة يفتقر من وجود قاعدة كبيرة من البيانات والمعلومات. مستمد فقط من رؤية بديهية ناتجة عن خبرة ذاتية. وهو محاولة للتعرف على التفاعلات المستمدة من قضية معينة. فإن الحدس في هذه القضية ليست مصدر إلهام لكنها تقدير يعتبره الباحث مناسبا لبعض الحالات المستقبلية المحتملة.

(٢) النموذج الاستكشافي:

يشير إلى مستقبل ممكن من خلال مثال يوضح العلاقات والتشابكات.

(٣) النموذج الاستهدافي أو المعياري:

وهو تطوير للنموذج البديهي، ولكنة يستفيد من مختلف التقنيات العلمية المستخدمة.

(٤) نموذج التغذية العكسية:

يركز هذا النموذج على جميع المتغيرات في إطار موحد يجمع النموذجيين السابقين، وذلك على شكل ردود فعل ولهذا فهو يعتمد على التفاعل، على عدم نسيان الماضي وعلى عدم تجاهل الأسباب الموضوعية التي ربما تتدخل لتغيير مسار المستقبل. فهو يجمع، بما فيها البحوث الاستكشافية، البيانات والوقائع والبحث التنظيمي، وأنه يعلق أهمية خاصة على الإبداع والخيال والتقدير. هذا النموذج يمثل خطوة إلى الأمام للبحث المنهجي المستقبلي[٨١].

ثانياً: وجهة النظر الثانية:-

حددت النماذج علي النحو التالي[٨٢]:

(١) النموذج الرياضي:

وفى مجال النموذج الرياضى واستشراف المستقبل، فقد توقع عالم الرياضيات الأمريكى(جون كاستى-٢٠٠٩)أن تستمر الازمة المالية الراهنة وتداعياتها لفترة أطول مما يتوقعه البعض، إذ قد تصل إلى عشر سنوات كاملة كما أذيع عن ذلك (shaaub magazine.com-12-2-2009) حتى تستقر الأوضاع فى أسواق المال .

وفى المؤتمر الرابع لمستشرفي المستقبل الأوربيين فى (لوتسرت-سويسرا) أعلن أستاذ علم الرياضيات البحتة أن الأزمة الراهنة دقت المسمار الأخير في نعش العولمة بنظامها الذى كان سائدا قبل الازمة.

وفى رأيه: أنه في الفترة ما بين (٢٠١٠م) و (٢٠١٨م) ستنعدم الثقة تماما في الاحتياطي الاتحادي الأمريكي الذى قد يتقلص إلى حده الأدنى، كما سينهار مؤشر (داد جونز) إلى أقل من (١٠٠) نقطة، وأن نسبة البطالة فى الولايات المتحدة، وأغلب دول العالم سترتفع لتصل إلى(٢٥%).

وقد يتصور البعض أنه إذا استخدم شخصان نفس النموذج الرياضى على نفس البيانات، أن التوقعات سوف تكون هى ذاتها أيضاً، ولكن ليس صحيحاً بالضرورة، فالنماذج الرياضية تنطوى على تجانس، وثوابت، ومعاملات وغيرها من المعالم التى يجب أن يقررها الأرصاد إلى درجة كبيرة، واختيار هذه المعالم تحدد التوقعات.

ويروج البعض إلى أن التنبؤ حُكم متفوق على النماذج الرياضية، وذلك للتقليل من قيمة الاستقراء الرياضى ومن هؤلاء إحدى معلمات التنبؤ الكمى "Niakridakis"، ومع ذلك يقرر (David S. Walonick -1993) لا يمكن التنبؤ بحكمية التنبؤ فى نوعيات كثيرة من التطبيقات، منها التوقع الذى تجريه شركات التصنيع الكبيرة لمستويات مخزونها من آلاف العناصر كل شهر.

ولاجراء تحكم استشرافى/ Model Predictive Control) وهو طريقة من طرق التحكم وتطويع النظم، تعرف باسم(Receding Horizon) أو (Moving Horizon Control): وخاصية هذه الطريقة أنها تدخل التغيرات المستقبلية لمداخل الأهداف (أى تغير القيمة التى نريدها لمخارج النظام) فى حساب مخارج التحكم، مما يجعل هذه الطريقة تستخدم فى المسائل الأقرب إلى نوع "تتبع المسارات" (Trajectory Tracking) وتعمل هذه الطريقة كما يلى :

- يكون لدينا الدالة أو المسار الذى نريد تتبعه.
- نأخذ هذا المسار فى مجال يسمى مجال الاستشراف أو مجال التكهن .
- فى هذا المجال يتم حساب أو حل مشكلة تحكم مثالي أى القيام بعملية تحسين (عادة إستنادا إلى دلالة تكامل يحتوى على خاصيات معينة كمخرج التحكم حيث لا نريد بمتحكمنا بذل جهد كبير للتحكم فى النظام . كما يحتوى التكامل عادة على الفارق أو الخطأ بين المسار المراد والمسار الحقيقى). فى هذا المجال يتم تصغير الدلالة.
- طريقة المتحكم الاستشرافى التى تعمل على الحواسب الرقمية لاحقا تأخذ القيمة المتحصلة عليها فى العملية أعلاه وتستعملها فى الخطوة الزمنية الموالية. ورغم أنها يمكن أن تأخذ هذه النتيجة لمدة أطول (مجال التكهن) إلا أنها تأخذ هذه النتيجة إلى الخطوة الزمنية الموالية، وفى كل خطوة تعيد "الخوارزمية" من جديد. ولذلك العديد من المحاسن فبذلك يتحقق أنه دائما الحسبات تكون على ضوء معطيات جديدة أو آنية أى قيم جديدة للمستشعرات.

(٢) <u>نموذج الآراء أو (Delphi Model)</u> :

ويقوم النموذج على محاولة التماس آراء مجموعة من الخبراء فى استشراف ملامح المستقبل، كل خبير فى تخصصه، ومن خلال تجميع هذه الآراء، يمكن الوصول إلى توقعات نهائية، يتحقق لها قدر من الاجماع، قد لا يكون كافياً، لأن الحالة التى تسيطر على هؤلاء الخبراء بعد وضعهم فى غرفة والسماح لهم بالجدال، أنهم يمثلون أفضل فريق للتفاعل، وأنه يفترض حصولنا على أعلى مهارات الاقناع .

وتسعى تقنية (دولفى) إلى تصحيح مشاكل التواجد وجها لوجه فى المجموعة، وعدم ربط الاستجابات والردود بالكشف عن الهوية، وذلك بالقيام بعدة جولات لتعظيم عائد الأسلوب الكلاسيكى فى تقنية "رأى الخبراء":

- فى الجولة الأولى يطلب من الخبراء كتابة توقعاتهم المستقبلية.
- يتم تجميع ردودهم وتعطى نسخة من ناتج التجميع إلى المشاركين.
- يطلب من المشاركين التعليق على وجهات النظر المتطرفة، ثم يطلب من الخبراء الدفاع عن أو تعديل آرائهم الأصلية على أساس ما كتبه المشاركون من نقد عنها.
- يتم التجميع مرة أخرى وإجراء التغذية المرتدة Feed Back للمشاركين.
- فى الجولة النهائية يطلب من المشاركين التعبير عن رأيهم الأصلى.

بهذه الطريقة يتحقق نوع من التطبيق السريع للآراء، وتركيزها، مما يوفر دقة التنبؤات الناتجة من مناقشات المجموعة. كما تنتج تقنية (دولفى) نوعا من التقييم فى محتوى هذه الرؤية من قبل المشاركين الآخرين. كما تلعب التغذية العكسية دورها فى تصحيح بعض معالم الرؤية المستقبلية.

(٣) نموذج المحاكاة Simulation Model :

ويحذر البعض من خطر محتمل فى الاعتماد على النماذج الرياضية فى الاستشراف، حيث تبدأ غالبا مع مجموعة أولية من الافتراضات الموضوعة، وهو ما يعنى قدراً كبيراً من المغامرة إذا ما كانت هذه الافتراضات غير صحيحة حيث ينعكس خطؤها على جميع التوقعات.

فالمحاكاة كنموذج تنطوى على استخدام نظائر analogs لنموذج الأنساق المعقدة، حيث يتخذ النظير أشكالاً عدة. وتعتبر معادلات التنبؤ للقيام مثلا بتدبير إقتصادى، يأخذ سلوكاً مستقبلياً يستخدم الصيغ الرياضية بمثابة إجراء تناظرية رياضية Mathematical analog . والتناظرية هنا تعبير مجازى كأن نصف النمو السكانى لمجتمع ما، كاستخدام نمو "البكتريا" فى مستعمرة.

والنظير أشبه بلعبة تستخدم فيها التفاعلات بين اللاعبين، فهى رمزية من التفاعلات الاجتماعية. وهى أقرب إلى المشابهة الموحدة فى النسق العضوى organic system وتجرى بالمقابل على النسق الاجتماعى social system بتوازٍ يسمح بتفسير تفاعل التكوينات المجتمعية، كأن نضع الجسم البشرى فى مشابهة مع المجتمع البشرى، وأجهزته البيولوجية أو العضوية فى مشابهة مع الأنساق المجتمعية فى اختلاف تكوينها، واتقان أدائها الوظيفى على بقاء الكائن الحى وبقاء المجتمعات فى ذات الوقت.

على أن دقة هذه التقنية تضعف بعض الشىء، كما أن تعقد النظم الاجتماعية يجعل من الصعوبة بمكان تغطية جميع العوامل المحتملة، وذات الصلة فى أى نموذج يطبق.

ومن أكثر النظر الرياضية شيوعا فى الاستخدام هو "المنحنى السينى" S. Curve حيث يستند إلى مفهوم اللوجستية Logistic أو التوزيع عادى الاحتمالية Normal Probability Distribution كخبرة (موريس) فى احتواء جميع عمليات النمو المتسارع Exponential Growth للوصول إلى توقع حده الأعلى upper asymptotic حيث افترض وجود حالة من الفوضى فى بداية ونهاية المنحنى السينى، يمكن أن تصدق على التنبؤ بمستقبل بعض المجتمعات.

والملاحظ على هذا النموذج هو صعوبة تعيين تلك النقطة التى تحدد مكانك حاليا على المنحنى، وبالتالى مدى قربك أو بعدك (كمجتمع) من حده الأعلى upper asymptotic فى اتخاذ المخططين الاستراتيجيين لقرارات طويلة الأجل بالنظر إلى هذا التوقع للمستقبل.

وتستخدم هذه النوعية من التقنيات فى الاستشراف أو التوقع عند تصميم النظم المعقدة التى تقوم عليها العلاقة بين دولتين أو أكثر مع ما تتحمله من زخم المتغيرات، ويعد تحليل الانحدار المتعدد هو أسلوبها الأكثر شيوعاً فى هذا، خلافاً لما يحدث فى نماذج استقراء الاتجاه الذى ينظر فقط إلى تاريخ "المتغير" ويتم التنبؤ فى ضوء ذلك، وعلى وجه العموم فإن نماذج الانحدار متعددة النظر فى التعامل مع متغير، تسمح بالتنبؤ بمسار متغيرين أو أكثر من المتغيرات الأخرى.

(٤) نموذج السيناريو Scenario Model :

"والسيناريو" هو سرد متوقع لدورة محتملة للأحداث، لفك غموض المستقبل وتحديد تفاصيله. وتقوم هذه التقنية على الاعتراف بالعلاقات المتبادلة بين مكونات النظام، ولذلك لا تغفل تأثير عنصر أو متغير على العناصر الأخرى، وعلى النظام ككل. ومن ذلك "سيناريوهات النظر فى الأحداث: كتوقع تأثير التكنولوجيا الجديدة والمتغيرات التى تحدثها مستقبلاً، والتغيرات السكانية، وتغير أذواق المستهلكين....وهى "سيناريوهات" مكتوبة كتنبؤات مشاهدة طويلة الأجل فى المستقبل البعيد.

وغالباً ما تحمل "السيناريوهات" فى هذا الخصوص تفاؤلاً أو تشاؤماً من هذا المستقبل، لكن يبقى الغرض الأساسى من "السيناريو" هو إثارة تفكير صناع القرار لإدراك الموقف المحتمل بأنفسهم على أحد ثلاثة وجوه هى:

(١) هل يمكن للحياة أن تستمر بهذا الشكل ؟ وهل يمكننا البقاء أحياء فيها؟ (سيناريو متشائم).

(٢) هل نحن سعداء ؟ (سيناريو أكثر احتمالاً).

(٣) هل نحن مستعدون للاستفادة من وجودنا، والتمتع بكل ما فى الحياة ؟ (سيناريو متفائل).

ويمكن النظر إلى هذه التقنية على أنها جزء من عملية إبداعية، وأحيانا لا تكون كذلك البته عندما تعكس جمود التفكير، والاحباط الممتد. كما أن تبادل التوقعات بين شخصين أو أكثر قد لا يكون عند أى منهما صحيحاً.. ومن ذلك يصعب الاتفاق على "سيناريو محتمل" .

(٥) نموذج أشجار القرار Decision Trees Model[٨٣]:-

تطورت هذه التقنية متخذة من شكل الشجرة فى انطلاق نموها للأعلى، معتمدة على جذورها، وتفرعها فى كل الاتجاهات، واختلاف أوراقها من الخضرة والذبول مثالاً لتطور "رسومية المستقبل"، وتوضيح العلاقات البنيوية بين الخيارات البديلة .

فاستخدام "الكمبيوتر" وتطور التكنولوجيا جعل من إمكانية بناء تكوينات معقدة من أشجار القرار فى حكم الممكن، وهيكلها أصبح الأساس لمخططات إنسابية تصل الحاضر

بالمستقبل، وتحمل العديد من النظم الفرعية مع إمكانية التغذية المرتدة Feed Back للتفكير الاحتمالى التصاعدى.

والقرارات لم تعد تقتصر على المسارات الثنائية (توقع الفعل ومضاده) بل أنه ينطوى الآن على تعيين يتشعب فى كل الاتجاهات لكل الاحتمالات دون التقيد بمسار معين. وعند احتساب القيم المستقبلية للمتغيرات المتوقعة، فإن القيمة المحسوبة للمتغير المنفصل يمكن أن يتم على أساس متوسط القيمة لهذا المتغير، كما أن القيمة المتوقعة تمثل أهمية كبيرة لحسابها على أساس احتمالات وظيفة التوزيع.

a. **أسلوب تحليل الآثار المقطعية Cross impact Analysis :**

ويقوم هذا الأسلوب فى الاستشراف على الاحتمالية الأقرب إلى التلازم، بمعنى أن احتمال وقوع حدث ما، غالبا ما يرتبط أو يتوقف على حدوث أو احتمال وقوع حدث أو أحداث أخرى، لوجود علاقة ترابطية أو تلازمية فى الحدوث. وهى نوعية من الاستشراف تحقق: قراءة التساند بالاعتماد المتبادل بين المتغيرات، فهم آليات الأنساق والوقوف على القواعد الحاكمة لحركتها المستقبلية، واختصار التنبؤات المختلفة الاتجاهات إلى تنبؤات محددة بعلاقات حاكمة بغيرها.

b. أسلوب تحليل المضمون Content Analysis :

ويقوم على تنوع مصادر المعلومات للوقوف على احتمالات اتجاهات عامة لمتغيرات يجرى استشراف مستقبلها، على أساس مرجح . ويعنى ذلك أن ثمة نوع من التسليم المبدئى بسيادة وغلبة هذه الاتجاهات على حركة هذه المتغيرات مستقبلاً، ويطلق عليها الاتجاهات العامة الكبرى mega trends.

وتحليل المضون Content Analysis تركز على تحليل مضمون الرسائل messages التى تنشر بالصحف والمجلات أو تزخر بها البحوث والكتب، والاذاعة والتلفزيون، والمدونات، والرسائل الالكترونية وغيرها..

وتقوم على تسجيل مدى تكرار إما عبارات كاملة تحمل توجهاً مستقبلياً معيناً (أو يفهم منها ذلك غالبا) أوكلمات تحمل قيماً، ثم قراءة هذا المستخرج التكرارى بعد تصنيفه، وتكميمه، لبناء استنتاج مستقبلى عليه.

ويمكن أن يتعلق تحليل المحتوى Content Analysis بتسجيل نتائج المسوح Surveys التى يتم فيها استطلاع أو الحصول على استجابات نوعية معينة من الأفراد(خبراء...)تعكس توقعهم باستخدام استبيان بريدى Mail Questionnaire أو مقابلة شخصية أو اتصال تلفيونى أو بريد إلكترونى وغيرها...حيث يتم استطلاع الآراء، ورصد التوقعات والتحاور بشأنها ووضع ذلك فى صيغ تكرارية ثم استشراف واقعات محددة لمتغيرات تمثل محور هذا الاستقصاء، واجراء توقع مستقبلي بشأنها.

- **المحور الثاني : الهجرة غير الشرعية ..أسبابها ومخاطرها وألية التصدي لها**

أولاً: أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع المصري.

الأسباب التي تدفع الشباب(تحت سن ١٨سنه) إلى القدوم على الموت عن طريق الهجرة غير الشرعية ترجع إلي العديد من الأسباب التي أدت إليها منها :الاقتصادي والديموغرافية والاجتماعية والسياسية والنفسية والقانونية والإصلاحات السياسية والاجتماعية والأمنية في مصر، مما أدت إلى الفقر المدقع، الذي شجع علي البحث عن حياة أفضل في الخارج [٨٤]

ومن أهم هذه الأسباب:

(١)الأسباب الاقتصادية :

البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة من أول الأسباب الاقتصادية وأهمها ، والذي يؤدي الي الهجرة مما يعرض المهاجرين من الشباب والأطفال إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي دولة من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة لا تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل [٨٥].

ويشير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أن عدم توافر فرص العمل يعتبر أهم دوافع الشباب للهجرة إلى الخارج بنسبة ٦١.٤%، مشيراً إلى أن ٣٠.٥% من الشباب السابق لهم الهجرة سافروا بدون تأشيرة دخول، ونحو ٨٠.٩% سافروا بدون وجود عقد عمل، و٦٨.٧% سافروا بدون تصريح عمل(٨٦).

ويتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين والتي تشهد افتقارا إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين(٨٧).

وتفاقم ظاهرة الهجرة بعد تطبيق قانون المالك والمستأجر حيث كانت الأرض في الماضي تتسع لاستيعاب عمالة كثيفة، وكانت زراعة الأرض تعطي دخلاً وفيراً للفلاح يستطيع سد المتطلبات الأساسية له ولأسرته خاصة، أن الدولة كانت تقدم دعم لقطاع الزراعة وصغار الفلاحين بأشكال مختلفة ممأدي ذلك إلي انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالريف (٨٨).

وقد أكدت الدراسات العديدة في مجال الهجرة أن حجم الهجرة في المجتمع يختلف أو يتأثر بتقلبات النظام الاقتصادي،الأمر الذي يطرح تساؤلات أهمها:إلى أي مدى تتزايد معدلات الهجرة أو تتناقص خلال فترات النمو الاقتصادي؟ وبالعكس أيضا إلى أي مدى تتزايد معدلات الهجرة أو تتناقص خلال فترات الكساد الاقتصادي؟ وانتهت تلك الدراسات إلى أن الهجرة ترتفع معدلاتها ويزداد حجمها خلال فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي والعكس بالعكس (٨٩)**دراسة " عبد الله سعود السرياني"**.

(٢)الأسباب الديموغرافية:

تعد الزيادة المطردة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، وتمتاز بعض الدول بهذه الخاصية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية، حيث توجد بها وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الطبيعية والاقتصادية، وهذه الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها وخاصة من الشباب القادر على العمل بما يجعل الفرصة أكبر أمام الشباب للسفر إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية بها، مع قلة عدد السكان(٩٠).

(٣)الأسباب الاجتماعية .

الأسباب الاجتماعية لها دورٌ مهمٌ في تحفيز الفرد للإقدام على الهجرة السرية(غير الشرعية) والتمسك انطلاقا من الوسط الذي يعيش فيه، حيث تتكون لديه رغبات وطموحات يحاول تحقيقها في دول الاستقبال بعد إقباله على المغامرة منها ،وما يرتبط به من الشعور بخيبة الأمل والفشل والعجز التام ، وتحقير الذات والحرمان وكذلك الخبرات الصادمة مثل : الأزمات الاقتصادية والحروب ، الضغوط البيئية والاجتماعية والثقافة المريضة والتطور الحضاري السريع المصحوب بعدم القدرة على التوافق واضطراب التنشئة الاجتماعية ، سوء التوافق المهني"(٩١).

(٤)الأسباب السياسية :

تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة الهجرة غير الشرعية بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، حيث حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، الناجمة عن الحروب والصراعات ، وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، تعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي وخير دليل على ذلك ما تشهده وتموج به منطقة الشرق الأوسط في هذه الآونة، من الاضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان العربية (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن، مصر)، وكلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة واللاجئين(٩٢).

(٥)الأسباب القانونية (٩٣):

- ضعف عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة واعتبارها جنحة عقوبتها الحبس أو الغرامة لنص المواد ٢١٦، ٢٢٧، ٢١٨.
- ضعف عقوبة مغادرة الأراضي المصرية من غير المنافذ الشرعية حيث ينص المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وهى الحبس مدة لا تزيد عن ٣ أشهر وغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه أو إحدى العقوبتين.

- أفعال الوساطة في تسفير المواطنين للخارج لا تخضع لتجريم رادع وتندرج تحت مفهومها مزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص أو تسفير بدون ترخيص وهى جريمة ذات عقوبة بسيطة لا تكفى للردع.
- تعامل النيابات مع الشباب المرحلين من الخارج في كثير من الحالات على أنهم ضحايا للنصب والاحتيال من قِبل بعض الوسطاء رغم قيامهم عن عمد بانتهاك قوانين دولة أجنبية أثناء تسللهم بطرق غير مشروعة.

ثانياً: المخاطر التي يتعرض لها أطفال (الشباب القصر) الهجرة غير الشرعية .

الهجرة غير الشرعية لها العديد من الآثار السلبية علي الاطفال (الشباب القصر) ، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون[٩٤]، مما ساعد ذلك علي نظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة، و يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية[٩٥].

والمعرفة بالهجرة غير الشرعية ومخارطها أوضحت الغالبية العظمى من الشباب معرفتهم بالهجرة غير الشرعية والاثار المترتبة عليها من خلال استطلاع الآراء عن مدي علم ووعي الشباب(القصر) تحت سن ١٨ سنه بخطورة الهجرة غير الشرعية.

و تتمثل المخاطر في العرض التالي:

(أ) مخاطر الهجرة غير الشرعية على الشباب القصر المهاجرين[٩٦]:

(١)تدفع الهجرة غير الشرعية الشباب القصر إلى العزلة والشعور بالغربة والاغتراب .

(٢)التعرض للفشل والخسارة الناجمة عن الغرق أو الموت في البحر أو القبض عليهم وترحيلهم من جديد أو إيداعهم في السجون.

(٣)يتورط هؤلاء الشباب القصر في ممارسات وأنشطة غير قانونية لحساب السماسرة والوسطاء المحترفين الذين يساعدونهم في الهجرة .

(٤)التعرض لمخاطر نفسية مثل الشعور بالقلق والخوف والاضطهاد من بعض العناصر داخل المجتمع والضياع لعدم تحقيق أهدافه.

(٥)التعرض إلى الوقوع كفريسة للاستغلال والابتزاز من جانب عصابات الجريمة المنظمة في عمليات الدعارة وتجارة الأعضاء البشرية مقابل مبالغ زهيدة .

(٦)تسرب الاطفال من التعليم والتحاقهم بسوق العمل .

(٧)التعرض لسلب المال أو ترك العمل والتعطل بعد العودة.

(٨)التورط في ارتكاب بعض الجرائم نتيجة لعدم توفر فرص العمل للمهاجرين وبذلك تزيد جرائم السرقة والنصب والاحتيال وترويج المخدرات.

(٩)التعرض للاستغلال السيء في الأجور وعدد ساعات العمل والعمل الهامشي[٩٧].

(١٠) التعرض لمطاردة الشرطة وابتزاز أصحاب الأعمال واضطهادهم.

(١١) الدخول في صراعات مع العمالة الوطنية والتعرض للتمييز في الأجور ووجود شعور معادى لهم حيث يمثلون قوة تنافسية لأبناء دول المهجر.

(١٢) تؤدى الهجرة غير الشرعية إلى تشكيل خطر وإثارة رد فعل كبيرة ضد المهاجرين واللاجئين الشرعيين.

(١٣) عدم وجود حماية مع اتباع طرق الهجرة في الاتحاد الأوروبي معرضه لخطر الموت أثناء

هروبهم مع عدم وجود استقبال آمن، وجود عقبات إجرامية ، خطر الاعتقال الإداري، والتعرض للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي والاتجار والعنف والاستغلال ، وجود انتهاكات للحقوق عدم وجود المشورة القانونية والدعم[٩٨].

(ب) مخاطر الهجرة غير الشرعية علي الشباب القصر لأسر المهاجرين [٩٩].

(١)تعرض الأسرة لآثار نفسية سيئة على الأسرة نتيجة فقدان أبنائها.

(٢)تشرد الأطفال داخل الأسر وترمل الزوجة إذا كان المهاجر متزوجاً.

(٣)التعرض لأزمات مالية نتيجة بيع موارد الأسرة والديون والاقتراض من البنوك.

(٤)إصابة الأسرة بالتفكك نتيجة لتوفير تكاليف السفر وفقدان الدفء العائلي والأسرى وتعرضها للانهيار نظراً لغياب الأبناء أو الآباء.

(٥)تعرض الأطفال أو الأبناء للتشرد والتسول والدخول في دائرة الأحداث نتيجة عدم الرقابة الوالدية.

(ج) مخاطر الهجرة غير الشرعية للشباب القصر على المجتمع [١٠٠]:

(١)انتشار العديد من الشباب العاطل والمريض نفسياً والمنحرف سلوكياً.

(٢) النظر إلى مصر على أنها دولة مشجعة للهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها من عواقب.

(٣) تمثل الهجرة غير الشرعية خطراً على الأمن الوطني والسياسي وظهور الأفكار المتطرفة.

(٤) تمثل الهجرة غير الشرعية سبباً في نشر الأوبئة والأمراض كالإيدز.

(٥) انتشار القيم والعادات السيئة والثقافية الفاسدة والجريمة المنظمة في المجتمع.

(٦) استنزاف موارد ومدخرات المجتمع لتدبير تكاليف السفر والعجز في الأيدي العاملة .

(٧) التداعيات السياسية والإضرار بمصالح مصر، حيث انتشار هذه الظاهرة بين الشباب المصري يعكس توجهات دولية خطيرة تجاه مصر.

(٨) تمثل الهجرة غير الشرعية تبديداً وإهداراً لأعز وأغلى ثروات مصر وهم الشباب.

ثالثا :الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية في مصر (٢٠١٦– ٢٠٢٦):

(١) لماذا نحتاج الى استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في مصر؟ [١٠١]

- الأدرادة السياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتوفير رؤية وطنية واضحة مما يدعم شراكتناً مع المجتمع الدولي .
- احترام مصر لآلتزاماتها الدولية بموجب توقيعها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبرتوكلات باليرمو الملحقة بها .
- حماية الأمن القومي من تسلل الإرهابيين عبر تدفقات الهجرة غير الشرعية .
- تفعيل العدالة الجنائية من خلال توقيع الردع والعقوبات علي سماسرة وشبكات التهريب.
- حماية الفئات الأكثر عرضة للاستغلال من قبل شبكات التهريب والاتجار بالبشر .
- تمكين مصر من لعب دور ريادي إقليمي ودولي .

(٢) رؤية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: دولة رائدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية لها سياسة متكاملة، تُوفر بيئة حاضنة لمواطنيها وتحترم المواثيق الدولية ذات الصلة.

(٣)**رسالة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:** تعميق جسور التعاون بين الأطراف الوطنية الحكومية وغير الحكومية مع الأطراف الاقليمية والدولية لتحقيق التنمية الشاملة للحد من الهجرة غير الشرعية.

(٤)**القيم المتبعة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:** (احترام سيادة القانون–احترام مبادئ ومعايير حقوق الإنسان–الشفافية في تنفيذ مراحل الاستراتيجية–المشاركة المجتمعية) فيما بين الجهات الوطنية الحكومية/غير الحكومية–المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص–المشاركة الإقليمية والدولية–المتابعة والتقييم لمراحل تنفيذالاستراتيجية، الجهات المسئولة عن التنفيذ).

(٥) **الفئات المستهدفة :** (الشباب – الأطفال – أرباب الأسر – المُهربين – الوافدين بشكل غير شرعي)

(٦) **الجهات المنفذة :** (وزارة التربية والتعليم – وزارة الشباب والرياضة – وزارة التنمية المحلية– الصندوق الاجتماعي للتنمية– اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية– الهيئة العامة للاستعلامات– المجلس القومي للطفولة والأمومة–المجلس القومي لحقوق الإنسان– القيادات المحلية والتنفيذية– القيادات الاجتماعية– القيادات الدينية–المجتمع المدني).

(٧)**محاور الاستراتيجية :** (حملة التوعية– بناء القدرات– دعم التنمية والهجرة الشرعية– تفعيل الإطار التشريعي– التعاون الدولي والإقليمي– الحماية).

- **(الهدف الرئيسي لحملة التوعية) :** خلق وعي عام لدى المهاجرين غير الشرعيين من شباب و أطفال وأسرهم والأفراد والهيئات ذات التأثير على قراراتهم بقضية الهجرة غير الشرعية – مخاطر الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من عمليات استغلال وإتجار بالبشر–البدائل المتاحة لتحسين ظروف المعيشة ورفع مستوى الدخل).
- **الأهداف الفرعية لحملة التوعية ضد الهجرة غير الشرعية:** (تطوير وتكثيف المعالجة الإعلامية لملف الهجرة غير الشرعية– التواصل المباشر مع الفئات المستهدفة– إدراج مسألة الهجرة غير الشرعية في المقررات التعليمية والأنشطة اللاصفيه في التعليم ما قبل الجامعي– رفع وعي الفئات الداعمة في المجتمعات المحلية بقضية الهجرة غير الشرعية، وبدورها في مواجهتها).

- **أنشطة حملة التوعية ضد الهجرة غير الشرعية:**

(أ) **تطوير المعالجة الإعلامية لملف الهجرة غير الشرعية:**

- تنظيم ورش عمل وإصدار كتيبات تدريبية للإعلاميين لثقل مهاراتهم في مجال المعالجة الإعلامية لملف الهجرة غير الشرعية .
- إنتاج أعمال درامية/مسرحية/كرتونية تعرض لمخاطر الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من استغلال للمهاجرين.
- إعداد برنامج تليفزيوني متخصص يركز على قضية الهجرة غير الشرعية يتم بثه على القنوات التليفزيونية ذات المشاهدة المرتفعة.
- إطلاق حملة إعلانية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبرالإعلانات الخارجية/ الصحف/الإذاعة والتليفزيون.

(ب) **التواصل المباشر مع الفئات المستهدفة:**

- تواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook–Tweeter).
- زيارات ميدانية للمحافظات الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية.
- تنظيم برامج قادة النشأ في المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية.
- إنتاج مطبوعات)ملصقات–مطويات(للتعريف والتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، فضلا عن هدايا ترويجية يتم توزيعها خلال أنشطة الاتصال بالفئات المستهدفة.

(ج) **إدراج موضوع الهجرة غير الشرعية في المناهج التعليمية وأنشطة اللاصفية:**

- دورات تدريبية لمدراء المدارس، والمعلمين، والأخصائيين الاجتماعيين على كيفية النهوض بأنشطة التوعية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.
- تنظيم مسابقات (فنية/ أدبية/ درامية) للطلبة في المدارس تتناول مسألة الهجرة غير الشرعية .
- إدراج موضوع الهجرة غير الشرعية في المقررات الدراسية)دراسات اجتماعية–لغة عربية– تربية وطنية).
- إدراج موضوع الهجرة غير الشرعية في أنشطة اللاصف المدرسية.

(د) **رفع وعي الفئات الداعمة بقضية الهجرة غير الشرعية:**

- **الفئات الداعمة ذات الأولوية:** الإعلاميون –المدرسون – رجال الدين (اسلامي ومسيحي) – العاملون في لجان حماية الطفل – عمدة القرى الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية.
- **الأنشطة :** دورات تدريبية متخصصة بالتعاون مع الهيئات الوطنية المسئولة عن كل فئة.

(٥) **دعم بناء القدارت الفئات المستهدفة من خطر الهجرة غير الشرعية**[١٠٢]:

- مكون رئيسي وحيوي لضمان نجاح تنفيذ أركان الاستراتيجية (التوعية، التنمية، الإصلاح التشريعي) ، إلى جانب بناء قدرات الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية من خلال:
- دعم وتعزيز الجانب الإداري والمالي من خلال تدريبات بناء قدرات العاملين فيها بإعداد برامج تدريبية لرفع الكفاءة الإدارية والمهنية لأعضاء الأمانة الفنية للجنة، فضلا عن ممثلي الجهات الأعضاء فيها.
- إقامة ورش عمل متخصصة لتعزيز قدرات أعضاء اللجنة الوطنية)كيفية صياغة مشروعات وكيفية تقييم تنفيذالأنشطة ...)

(٨) **الإطار التشريعي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:** بناء قدرات القائمين علي إنفاذ القانون(قانون مكافحة الهجرة غيرالشرعية وتهريب المهاجرين)– سرعة الفصل في قضايا الهجرة غير الشرعية– متابعة ودراسة الاتفاقيات الدولية وقوانين الدول الأخرى– إقرار قانون العمل الجديد).

(٩)جهود اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية في مصر:

اهتمت اللجنة الوطنية بجهود التوعية منذ إنشائها ، فنفذت وفقا لإمكاناتها المادية والبشرية العديد من الأنشطة الواردة في حملة التوعية اهمها:

- عقد لقاءات دورية مع الإعلاميين للتعريف بالأبعاد المختلفة لملف الهجرة غير الشرعية.
- إنتاج برنامج ومسلسل إذاعي يتناولان قضية الهجرة غير الشرعية.
- إجراء زيارات ميدانية لسبع محافظات مصدرة للهجرة غير الشرعية.
- الاتفاق على بلورة هوية الحملة الإعلانية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وصياغة رسائلها)جاري التنفيذ بالتعاون مع شركة متخصصة في الدعاية.
- الاتفاق على تصميم صفحة للجنة الوطنية على Facebook و tweeter للتواصل المباشر مع الفئات المستهدفة والمهتمين بملف الهجرة غير الشرعية)جاري التنفيذ مع شركة متخصصة في مجال الدعاية الإلكترونية.

- الاتفاق على تنفيذ حلقة ترويجية من برنامج تليفزيوني متخصص يركز على قضية الهجرة غير الشرعية.

رابعاً: دور التخطيط في حماية الأطفال من خطر الهجرة غير الشرعية [١٠٣]:

- تقدير موارد المجتمع تقديراً دقيقاً للوقوف على الإمكانات البشرية والمادية.
- تحديد احتياجات المجتمع تحديداً واقعياً سليماً، وحصر الحاجات وترتيبها ترتيباً تنازلياً في سلم الأولويات.
- توضيح الوسائل والنظم والتنظيمات، التي يمكن الاستعانة بها لتحقيق هذه الأهداف.
- تحديد فترة زمنية تتحقق خلالها هذه الأهداف.
- تحديد الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في إطارها.
- تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة التغيير الغير موجه أو المخطط على أسس سليمة
- التنسيق والتكامل بين خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة سعيا وراء تحقيق أهداف مجتمعية[١٠٤].
- تحقيق أقصى مستويات التعاون بين الأجهزة والمؤسسات المهنية في إطار سياسة محددة ، وتحقيق أقصى استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة أو التي يمكن إشباع أكبر قدر ممكن من الاحتياجات وحل عدد كبير من المشكلات.
- التخطيط وسيلة تنظيمية لأداء برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية وتنفيذها والتنسيق بين الأجهزة والبرامج سواء كانت حكومية أو أهلية وتوفير التمويل المطلوب أو الخدمات التي يحتاج إليها الأفراد وذلك من خلال خطة واضحة داخل إطار تخطيطي محدد .
- كما أن التخطيط الاجتماعي أداة التغيير الاجتماعي ووسيلته هو أن يساعد أفراد المجتمع علي إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم الاجتماعية وذلك من خلال تقدير الموارد الإنسانية المتاحة وصياغة خطط التنمية وتحسين نوعية حياتهم،من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص والقضاء علي البطالة ورفع مستويات العمالة وزيادة الانتاج [١٠٥].
- لتخطيط ضرورة من ضرورات الحياة التي لم نستطيع الاستغناء عنها غني عنها كأسلوب ومنهج في النهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر[١٠٦].

- **خطوات التخطيط لحماية أطفال الهجرة غير الشرعية .**

(١) مرحلة تحديد الأهداف .

(٢) مرحلة إعداد إطار الخطة.

(٣) مرحلة وضع الخطة.

(٤) مرحلة التنفيذ.

(٥) مرحلة المتابعة .

(٦) مرحلة التقييم.

ونحدد مفهوم كل مرحلة في الاتي، حتي يتضح مدي الترابط والديناميكية والاستمرارية لعملية التخطيط:

(١) مرحلة تحديد الأهداف .

يتم من خلال هذه المرحلة دراسة شاملة لمشكلة الهجرة غير الشرعية للأطفال باستخدام المسوح الاجتماعية وأساليب البحث العلمي و جمع المعلومات والبيانات الكافية والواقعية عنهم ، من حيث :**المقومات الديموجرافية**(وتشمل عدد أطفال الهجرة غير الشرعية ، معدل هجرتهم) ، **المقومات الاقتصادية** وتشمل مقدار الدخل لأسر أطفال الهجرة غير الشرعية ، متوسط نصيب الفرد من الدخل ، حجم الإنتاج ، الادخار للأسر)، **المقومات الاجتماعية** وتشمل دراسة الانظمة الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان والاحتياجات الاجتماعية ، العلاقات والسلوكيات والقيم لأطفال الهجرة غير الشرعية لحمايتهم **المقومات التنظيمية** (وتشمل الاجهزة والمؤسسات ومدي فعاليتها وكفاءتها في تقديم الخدمات للأطفال [١٠٧]، ، واللوائح والقوانين المنظمة) ،وفى ضوء تحليل المعلومات والبيانات عن حماية أطفال الهجرة غير الشرعية ، يتم الحصول علي مجموعة من المؤشرات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والتي تحدد هدفين اساسين هما:

- التعرف علي احتياجات ومشكلات الأطفال .
- إمكانيات المجتمع من المادية والبشرية لإشباع الاحتياجات وحل مشكلات الأطفال في المجتمع .

يتم تحديد الاهداف الواقعية والتي يمكن تحقيقها وفق فترات زمنية محددة، وتصميم برامج جديدة وتوظيف البرامج لتحقيق تلك الاهداف من خلال تحديد الحاجات وتحليل المشكلات

(٢) مرحلة إعداد إطار الخطة.

يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بحماية أطفال الهجرة غير الشرعية ، وذلك لتقدير المواقف المختلفة لمعرفة دوافع الهجرة غير الشرعية ومكافحتها ، وتستخدم البحوث والدراسات للتأكد من صحة هذه المعلومات ثم تقوم الأجهزة المختصة بوضع إطار الخطة التي تتضمن الاتجاهات المرتبطة بحماية أطفال الهجرة غير الشرعية **مرحلة وضع الخطة.**

وتشمل لجان وضع المشروعات النهائية ، وتتكون لجان وضع الخطة من المخططين والخبراء والمتخصصين ، وتقوم اللجان بدراسة المقترحات والبيانات والتوصيات التي تم الوصول إليها في المراحل السابقة ، حيث يتم فيها ترتيب أولويات الاحتياجات في حدود الأهداف المنشودة ، وعملية تحديد الأولويات تتوقف علي مدي عمق المشكلة ، مع دراسة النتائج المتوقع الوصول إليها ، ودراسة البدائل ، وتقييم البدائل ثم اتخاذ القرار بالبديل الأنسب ، ووضع الخطة التنفيذية في ضوء ثلاثة محكات أساسية هي :

- **الأهداف :** حماية أطفال الهجرة غير الشرعية .
- **الموارد :** أن تكون الموارد كافية ومتوفرة لحمايتهم .
- **المدي الزمني :** الفترة المحددة لتنفيذ خطة الحماية ومكافحة الهجرة غير الشرعية

(٣) **مرحلة التنفيذ.**

وتشمل هذه المرحلة علي تنفيذ الخطة الموضوعة لحماية الأطفال ومكافحة الهجرة غير الشرعية ، وذلك من خلال وضع الإطار الزمني لتنفيذ الخطة وتحديد إجراءات التنفيذ في حدود التكاليف المحددة ، ويقوم بعملية تنفيذ الخطة (أجهزة التنفيذ) مثل وزارة الداخلية، هيئة رعاية الطفولة، وزارة الصحة، وزارة حقوق الإنسان ، المنظمة الدولية للهجرة ، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، المجلس القومي للأمومة والطفولة، حيث تقوم عملية التنفيذ علي الشراكة ، وتبدأ في التخطيط من القاعدة إلي القمه ، وتنتهي من القمه إلي القاعدة ، ولنجاح عملية التنفيذ لابد من توافر الجوانب الأتية : (كفاءة وفعالية أجهزة التنفيذ ،وقدرتها علي تحمل أعباء تنفيذ أهداف خطه الحماية لمكافحة الهجرة غير الشرعية للأطفال ، وترجمة الإجراءات التنفيذية إلي مراحل زمنية وفي إطار الموارد المتوفرة)، (وضوح الأهداف علي جميع المستويات ، وارتباطها بالواقع) ،(وقيام أجهزة التنفيذ بالتغلب علي المشاكل التي تواجهها أثناء التنفيذ للوصول بالهدف الي درجة عالية من الكفاءة

(٤) **مرحلة المتابعة.**

وتشمل هذه المرحلة علي التعرف علي مدي صحة الأسس والفروض التي صدرت علي أساسها القرارات الخاصة بتنفيذ خطه الحماية لمكافحة الهجرة غير الشرعية للأطفال ، كشف مناطق القوة والضعف في الخطة عند التنفيذ، وتقوم علي تنفيذ البرامج والمشروعات وفق أسس ومحكات ومعايير وضوابط موضوعة، كما تقوم المتابعة علي :

- التأكد من تنفيذ الأهداف وفق المحكات الأساسية للخطة (الأهداف –الإمكانيات –المدي الزمني
- ايجابيات تنفيذ الخطة. – مقترحات لتحسين عمليات التنفيذ.

(٥) **مرحلة التقييم**

وتشمل هذه المرحلة علي التعرف علي إنجازات خطة الحماية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومدي ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف للوصول إلي حماية الأطفال من خطر الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، ورأي المستفيدين من البرامج والمشروعات والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية للقضاء علي الهجرة غير الشرعية ومكافحتها والحد منها.

ثامناً: الرؤية المستقبلية المقترحة وأهدافها.

- زيادة معدلات الشراكة بكافة صورها في المجتمع لدعم المؤسسات لحماية المجتمع من خطر الهجرة غير الشرعية .
- رفع مستوي وعي المسئولين عن حماية الأطفال والشباب بأهمية الشراكة في تقديم الخدمات
- ضرورة الاهتمام بإشباع الحاجات المختلفة لأطفال الهجرة غير الشرعية بهدف تحقيق أقصي درجة ممكنة من الإشباع، وذلك طبقاً لأولويات تلك الحاجات.
- الاهتمام بوضع خطط بصورة جيدة لزيادة قدرتها علي إشباع حاجات الفئات العمرية التي تهاجر بما يساهم في رضاهم عن الخدمة المقدمة لهم .
- إقامة شراكة بين المؤسسات المسئولة عن حماية الأطفال مثل (اللجنه التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية – المجلس القومي للأمومة والطفولة – المنظمة الدولية للهجرة وغيرها) في عملية تقدير الحاجات للأطفال.

- تفعيل المقترحات المقدمة للمساهمة في إشباع الحاجات بالصورة المطلوبة .
- تطوير اللوائح والقوانين بالدولة لتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على حقوقهم .
- وضوح سياسة الرعاية الاجتماعية التي تواجه الهجرة غير الشرعية من حيث إجراءات الحصول على الخدمة.
- الاهتمام بتقديم الخدمات باتباع الأسلوب التخطيط العلمي لمقابلة الحاجات في ضوء خدمات الرعاية الاجتماعية.
- العمل على احترام القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان
- تثبيت ودعم قيم المجتمع الإيجابية، ومحاربة القضايا والمشكلات مثل الهجرة غير الشرعية وأثارها السلبية علي المجتمع .
- تنمية روح التعاون والتضامن والمسئولية المشتركة وزيادة التقارب بين أطراف الشراكة للقضاء علي الهجرة غير الشرعية .
- تنمية الحس الأمني وخلق ثقافة أمنية لدى أفراد المجتمع من خلال توظيف واستثمار الطاقات والقدرات المتاحة في المجتمع
- تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها ، وذلك بإشراك أفراد المجتمع في الإبلاغ عن السلوكيات الخاطئة والمخالفات الأمنية
- تأسيس قاعـــدة بيانـــات شـــاملة، لمتابعة ودراســـة وتحليل الظواهر والمستجدات الأمنية في المجتمع
- تمكين الأسرة والمؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني من دورهم الوقائي من الهجرة غير الشرعية والحد من انتشارها.

تخطيط برامج الحماية لأطفال(الشباب القصر) الهجرة غير الشرعية من خلال:

-التعرف على الموارد والاحتياجات لإجراء عملية المواءمة بينها والاستفادة من الموارد لإشباع احتياجات أطفال الهجرة غير الشرعية .

- تحقيق الموازنة بين حاجات أطفال الهجرة غير الشرعية والإمكانيات المتاحة للوصول إلى أقصى درجة إشباع ممكن للحاجات في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تحديد الأولوية للحاجات في التخطيط .

- العمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة لإشباع حاجات أطفال الهجرة غير الشرعية.
- تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد المادية والبشرية والتنظيمية مما يؤدي إلى الإشباع الأفضل لحاجات أطفال الهجرة غير الشرعية.
- العمل على تنشيط الموارد المتاحة وتنميتها للوصول إلى أفضل درجة إشباع ممكن لحاجات أطفال الهجرة غير الشرعية.
- تحديد السياسات والخطط والاستراتيجيات لتنفيذ الخدمات في حدود الوقت والإمكانيات المحددة لإشباع الحاجات بإتباع التخطيط العلمي .
- تطوير لائحة الخاصة بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لأطفال الهجرة غير الشرعية والقوانين والقرارات التنفيذية المعمول بها بما يواكب تغيرات وتطورات العصر.
- القيام بإجراء البحوث والدراسات الميدانية الخاصة بتقدير حاجات أطفال الهجرة غير الشرعية كعملية أساسية في التخطيط.
- القيام بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتقويم الحاجات لأطفال الهجرة غير الشرعية كعملية أساسية للتخطيط.
- الاهتمام بالعمل على تحديث الخدمات المقدمة لأطفال الهجرة غير الشرعية بصفة مستمرة لتلافى جوانب الضعف ومعالجتها كنظرة مستمرة للتطوير في المستقبل.
- الاهتمام بتقويم الخدمات المقدمة لأطفال الهجرة غير الشرعية للوقوف علي جوانب القوة وتدعيمها، وجوانب الضعف ومعالجتها كنظرة مستمرة للتطوير في المستقبل.
- وضع الخطط العلمية والبرامج من خلال ترتيب الحاجات حسب أولوياتها ووضع البرامج المحددة بتوقيت زمني.
- الاهتمام بمتابعة التنفيذ البرامج والمشروعات الخاصة بالجانب الاجتماعي.
- إنشاء وتعديل أو تغيير برامج الخدمات بما يتناسب مع التغير الذي يحدث في المجتمع.
- تحسين توصيل الخدمات ورفع مستوي أدائها وتنسيق الجهود بين المؤسسات والجماعات والأفراد في المجتمع.
- مشاركة أطفال الهجرة غير الشرعية في الخدمات المقدمة لهم باستطلاع آراءهم دائماً فيما يقدم لهم من خدمات والصعوبات التي تواجههم في الحصول عليها.

- الرجوع إلي الخبراء والمتخصصين واستشارتهم عند تقديم الخدمات أو تقييمها.
- العمل علي إيجاد نوع من التنسيق والتعاون بين أطراف الشراكة لتقديم الخدمات.
- وضع سياسة عامة لكيفية تدعيم جهود الإغاثة لحماية الأطفال الهجرة غير الشرعية .
- ابتكار وتطوير برامج حماية جديدة تمارسها المنظمات لتقديم الخدمات بشكل أفضل.

١. الآليات التخطيطية لتنفيذ برامج الحماية من الهجرة غير الشرعية .

- قيام أطراف الشراكة الدولية بالتعرف علي المشكلات التي تواجه أطفال الهجرة غير الشرعية.
- تحديد الاحتياجات من الخدمات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو صحية أو تعليمية أو تثقيفية .
- تحديد الإمكانيات والموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها لإشباع احتياجات الأطفال.
- تحديد الأولويات من الخدمات المطلوبة.
- تحديد المدى الزمني لتقديم الخدمات.
- متابعة تقديم الخدمات.
- تقييم الخدمات التي تقدم.
- تحديث الخدمات المقدمة لأطفال الهجرة غير الشرعية بصفة مستمرة.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.

ويتحقق ذلك من خلال الإجراءات القائمة علي الأسلوب العلمي عند التخطيط والتعامل مع المشكلات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية للأطفال :

- جمع البيانات والمعلومات عن المشكلات المختلفة التي تواجه أطفال الهجرة غير الشرعية.
- جمع البيانات والمعلومات عن الحاجات المختلفة لأطفال الهجرة غير الشرعية.
- تحديد الحاجات المختلفة لأطفال الهجرة غير الشرعية، وترتيب أولوياتها من خلال تحديد الأساليب والوسائل التي سوف تستخدمها الباحثة مثل استمارة الاستبار أو مقابلة شبة مقننة أو استبيان.
- ترتيب أولوية الحاجات من وجهة نظرهم، ووجهة نظر المسئولين عن طريق تحليل المعلومات التي تم التوصل إليها.

- استخدام السجلات، والإحصاءات الخاصة بالخدمات، والتقارير للاستفادة منها عند تخطيط وتنفيذ البرامج.
- معرفة وتحديد الموارد والإمكانيات البشرية والتنظيمية المتاحة بالمؤسسات الخدمية.
- تحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بالصعوبات التي تحول دون مقابلة حاجات أطفال الهجرة غير الشرعية للعمل على مواجهتها لتحقيق اشباع الحاجات بالصورة المطلوبة .
- الاستعانة بالخبراء في مجال تقدير الحاجات والمسئولين ومقدمي الخدمة بالمؤسسات الخدمية

٢. موجهات لأليات التنفيذ :

- تضافر الجهود لكي يساهم جميع الشركاء الذين لهم في مواجهة القضايا المجتمعية ومنها (قضية الهجرة غير الشرعية) التي تتحقق في النهاية مصالح الجميع.
- إجراء التقييم المستمر للخطط الموضوعة ، وذلك لمعرفة كمية ونوعية الموارد والمهارات المتوفرة ، والتي يمكن من خلال توجيه الاستراتيجية نحو الاهداف التنموية
- الاخذ في الاعتبار أهمية التوزان بين الاحتياجات الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاحتياجات الاجتماعية
- التنفيذ المخلص والكفء لاستراتيجية التنمية يؤدي الي نجاح التنمية ويجعلها شاملة لجميع خطط المشروعات الموضوعة .
- اختيار المشاريع ذات النجاح السريع .
- الخطة الفاعلة تؤدي إلي استخدام كفء للموازنة والوصول الي مصادر تمويل داخلية وخارجية
- مراجعة تنفيذ السياسات الاستراتيجية الموضوعة للخطط من خلال المتابعة والتقييم .

- **التوقع المستقبلي العائد للرؤية المستقبلية المقترحة .**

ان حل مشكلة الهجرة غير الشرعية لا يتم ببساطه كما يتصور البعض, بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دولي من كافة الأطراف آخذة بعين الاعتبار وضع خطط أمنيه واستراتيجية وقانونيه واعلاميه لمعالجة هذه الظاهرة، وهذا المحور مرتبط بالمؤشرات التخطيطية التي يمكن أن تتحقق في المستقبل لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية في مصر ، والتي تتمثل في:

- تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة.

- وضع برامج تنموية للشباب ولذوي الكفاءات العلمية لتشجيعهم على البقاء في أوطانهم, ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعاون مع الدول المتأذية من هذه الظاهرة والمنظمات الدولية الخاصة بالهجرة.
- تشجيع برامج الوقاية والمكافحة على مستوى المجتمع المحلي مع التركيز على الفئات الواقعة تحت الخطورة (الفقراء، الاطفال، النساء ، الشباب ..الخ).
- التعاون المشترك بين الوزارات المعنية لتنفيذ مشروع حملات اعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير النظامية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير الشرعية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم افضل لحقائق الهجرة.
- لابد من وضع القواعد التشريعية والتنظيمية اللازمة للنجاح الشراكة الدولية ،مع ضرورة إحداث أجهزة مكلفة بالمراقبة والتتبع تتمتع بقدر عال من الكفاءة والمصداقية.
- توضيح الوضعية القانونية للمتعاقدين مع التنصيص على الإجراءات الواجب اتباعها لاختيار الشريك إضافة إلى الالتزامات والحقوق المتعلقة بالأطراف المتعاقدة
- .
- الاهتمام بنجاح الشراكة كأسلوب تعاقدي يقوم على الثقة المتبادلة بين الأطراف وذلك سواء من حيث احترام التزاماتهم أو من حيث مدى توافرهم على الخبرة العملية والتقنية الضروريتين لإنجاح الشراكة أو مدى قدرتهم على التكيف مع التحولات والتغيرات التي قد تطرأ على المستويين الداخلي والخارجي، وقبل ذلك مدى صدق إرادتهم وعزيمتهم على الدخول في شراكة مع شخص معنوي عام.
- استخدام وسائل التقنية الحديثة في مجالات اصدار وثائق السفر وتأشيرات الدخول ووثائق الهوية الوطنية وفي إجراءات الدخول والخروج عبر الحدود و مراقبة الحدود.
- عقد الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف الخاصة بتنسيق الجهود المشتركة بمكافحة الهجرات غير المشروعة .
- وضع سياسات وبرامج جادة لتوعية المهاجرين في المناطق الطاردة عن المخاطر التي قد يتعرضوا اليها عبر الصحراء أو دول العبور أو عبر البحر أو في دول الوصول وعن أولئك الذين قضوا خلال هجرتهم حتى يعوا للمخاطر والى الواقع المرير الذي ينتظرهم,

هذه البرامج قد تكون عن طريق وسائل الاعلام أو من خلال الندوات والمؤسسات التعليمية.

تاسعا: المـــراجع

(١) إبراهيم العيسوي : **التنمية في عالم متغير** ، القاهرة , دار الشروق, ٢٠٠١، ص(٨٩).

(٢) أحمد عبد الفتاح ناجى ،محمود محمد محمود: **التنمية في ظل عالم متغير** ،القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٧، ص(٥)

(٣) على الحوات : **الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي**، ليبيا ، منشورات الجامعة المغربية , طرابلس ،٢٠٠٧، **ص(٥٢)**.

(٤) فيصل الشطناوي : **حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني**، ط ٢، الجزائر، مكتبة البليدة للنشر والتوزيع، ، ٢٠٠١ ، ص(٩٥).

(٥) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية : **الهجرة الدولية والتنمية** ، القاهرة ، جامعة الدول العربية "**قطاع الشؤون الاجتماعية إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة**" ، ٢٠١٦، ص(٨).

(٦) مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان : **تقرير عن انتهاكات حقوق الأنسان ضد المهاجرين في ليبيا** ، ١٣ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٦.

(٧) المنظمة الدولية للهجرة : **تقرير قضية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين من مصر**، القاهرة , ٢٠١٥.

(٨) وزارة الداخلية : **الادارة العامة للهجرة و سياسات الدمج** , ٣١ اغسطس ، ٢٠١٥.

(٩) نسرين البغدادي ، سميحة نصر: **الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري** ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠١٦، ص ص(٤-٥).

(١٠) عبدالعزيز بن عبدالله السنبل : **استشراف مستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية.** الرياض: مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود, ٢٠٠٣, ص: (١٤)

(١١) نياف بن رشيد الجابري وآخرون: **استشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة** , تطبيق السلاسل الزمنية , المملكة العربية السعودية, ٢٠٠٤, ص(٦).

(١٢) عواطف عبد الرحمن : **الدراسات المستقبلية الإشكاليات والآفاق**، مجلة عالم الفكر، مجلد (٨)، العدد الرابع ،١٩٧٧.

(١٣) محمد أحمد الرشيد: **معالم الاستشراف بالمستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين** رسالة الخليج العربي المكتب العربي لدول الخليج العدد ٢٥، ١٩٨٨

(١٤) عواطف شاكر محمود : **دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة -دراسة تحليلية نظرية** ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (٦) ، العدد ١٩، ٢٠١٠.

(١٥) حسن مصطفى حسن : **استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية** ، القاهرة ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، عدد ٥٤ ، ٢٠١٥

(١٦) هدى محمود حسن :**رؤية مستقبلية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية فى التنمية المحلية بالمجتمع السعودي** ، القاهرة ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، عدد ٥٧، الجزء الرابع ،٢٠١٧

(17) Mitchell, Fiona: **The social services response to unaccompanied children in England, Source Child** & Family Social Work. Vol.8 (3), Aug 2003

(18) Klueber, Sherilyn, Ann: **Trafficking in human brings: law enforcement response**, university of Louis ville, 2003.

(19) UNICEF**: Child abuse (Unicef** ،international Child development centre ، 2003) p. 31.

(20) Kohli, R K S : **Social work with unaccompanied asylum seeking children and young people** , Dissertations & Theses, United States ,Ann Arbor, England, Ph. D,2004

(٢١) ماجدة عبد الرحمن : "**اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة غير الشرعية**"، القاهرة ، تقرير اللجنة الإعلامية للهجرة، ٢٠٠٦.

(٢٢) علي فتحي أحمد: **أثر الهجرة الخارجية غير الشرعية على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية** ، بحث منشور في المؤتمر السنوي السابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٧

(٢٣) مؤتمر سياسات الهجرة : **أهمية الاستثمار في الموارد البشرية** ، مكتب التعاون بالسفارة الإيطالية مع وزارة القوي العاملة والهجرة بالقاهرة ، ٢٠٠٧.

(٢٤) عبد الفتاح تركى موسى : **الهجرة غير الشرعية الاسباب والأثار المترتبة عليها** ، بحث منشور بالمؤتمر العلمى التاسع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، ٢٠٠٨.

(٢٥) ياسر عوض : **التصدي لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين** ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٨.

(٢٦) رشا إبراهيم السيد محمد علي : **تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي في توعية أعضاء جماعات الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٩.

(٢٧) شعبان عبد الصادق عوض : **اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية** ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٩.

(٢٨) طارق عبد الحميد الشهاوى : **الهجرة غير الشرعية** "**رؤية مستقبلية** " ، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٩.

(٢٩) صلاح الدين أحمد: **الاطفال ضحايا التهريب** "**أثر الفئات المعرضيين للعنف والاساءة والاهمال**" ، اليمن ، بحث منشور بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، ٢٠٠٩.

(30) chung,r,c,y**: cultural perspectives child trafficking , human rights , social justice , amodel for psychologists** , counseling psgchology ,2009

(٣١) . محمد عمار : **ظاهرة الهجرة غر الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، ليبيا ، دراسة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السلوكية، أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٩.

(٣٢) عبدالله سعود السراني : **العلاقة بين الهجرة غر الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، الرياض ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية ،٢٠١٠.

(٣٣) امل عبدالكريم عباس حسانين: **المشكلات التى تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية فى التخفيف منها من منظور الممارسة العامة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة أسيوط ، ٢٠١٠.

(٣٤) عزة على شحاتة فرج : **الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية للشباب المصرى** ، القاهرة، بحث منشور في المؤتمر العلمي للخدمة الاجتماعية الثالث والعشرون العدد العاشر ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، .٢٠١٠

(٣٥) أمل مجدى محمد : " **العوامل الاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية للشباب ومحددات العمل معها من منظور الحوار المجتمعي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، ٢٠١٠.

(٣٦) هبة أحمد عبد الطيف : **استخدام الجمعيات الأهلية للحوار المجتمعي لتوعية الشباب بآثار الهجرة الغير شرعية** ، القاهرة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد الثلاثون الجزء السابع ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١.

(٣٧) أمير فرج يوسف : **مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية (طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية)** ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، ٢٠١٢.

(٣٨) دراسة محمد عبد الشافي : **اسهامات منظمات المجتمع المدني في تحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٤.

(٣٩) عبد الونيس محمد الرشيدي : **سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب** ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، جامعة دمنهور ، ٢٠١٤.

(٤٠) محمد مصطفي محمد ابراهيم : **تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية " دراسة حالة على قرية ميت ناجي بمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية "**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المنصورة ، كلية الأدب ، ٢٠١٤.

(٤١) دخالة مسعود : **واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط : تداعياتها وآليات مكافحتها** ، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد٥، ٢٠١٤.

(٤٢) المركز القومى للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية : **الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين**، القاهرة ، ٢٠١٥.

(43) Clacherty, Glynis: **The Suitcase Project: Working with unaccompanied child. Healing and change in the city of gold:** Case studies of coping and support in Johannesburg. Viii, 187 pp. Cham, Switzerland: Springer International Publishing; Switzerland, 2015

(٤٤) .أحمد طعيمة ، ملائكة حجاج : **الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية** ، الجزائر ، جامعة الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم السياسة والقانون) ، العدد ١٥، ٢٠١٦.

(٤٥) حمد العيسوى: **السيناريوهات أوراق مصر٢٠٢٠**(القاهرة, منتدى العالم الثالث, يوليو, ١٩٩٨)ص(٢٢)

(٤٦) المرجع السابق ذكره

(٤٧) محمد زكي أبو النصر: **الإستشراف الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي**(الأسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, ٢٠١١) ص(١٥)

(48) **http://www.alriyadh.com/2010/08/29/article555548.html**

(٤٩) منير البعلبكى : **قاموس المورد** , دار العلم للملايين , بيروت ,٢٠٠٠ , ص (٥٧٨) .

(٥٠) المعجم العربي لاورس :مكتبة أنطوان ، الطبعة الأولى ، بيروت ،١٩٩٧،، ص(١٢٤٣)

(51) Charlton Laird :**Webster's new world the saurus**, New York, Simon and Schuster, 1971 ,p.383.

(٥٢) محمد الغريب عبد الكريم : **سوسيولوجيا السكان** , المكتب الجامعي الحديث ,الإسكندرية ,٢٠٠٧,ص (٦٨).

(٥٣) مجد الدين بن يعقوب الفيروز : القاموس المحيط ، ط٨،بيروت ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، ٢٠٠٥، ص(٤٩٥).

(٥٤) عبدا لله عبد الغني غانم: **المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية**، ط٢،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،٢٠٠٢ص (١٥).

(55) Oxford (UK): **Dictionary s' Leavner**, 4h, University Oxfordn, Press, 1999.

(٥٦) الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي : **مختار الصحاح** ،القاهرة ، دار الحديث ،٢٠٠٣ف،ص (٣٦٨)(٣٦٩).

(٥٧) أحمد زكي بدوي : **معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية** ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٥،ص(٦٢٩).

(٥٨) سليمان النجار : **حلم الهجرة للثروة ,الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**, بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠٩ , ص (١٣).

(٥٩) محمد سمير مصطفي : **الهجرة غير الشرعية(الموت من أجل الحياة)** ،القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، ص (١٠٨).

(٦٠) عبد المنعم الشافعي : **المعجم الديموجرافي متعدد اللغات** ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٧، ص (٨٩).

(٦١) عبد الله المحمدي الخريجي: **علم السكان** ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة نشر،ص ص ص(١٧-١٨).

(٦٢) مصطفي الخشاب : **دراسة المجتمع** ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة ، ١٩٧٤، ص ص (١٢٤-١٢٥).

(٦٣) نجية أسحق عبد الله : **سيكولوجية العطالة " العوامل والاثار النفسية واستراتيجية المواجهة"**، الاسكندرية ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤، ص(٨٢).

(64) Oliver Hawkins: **Migration Statistics** ,briefing paper Number SN06077, 7 March 2017, New York, 2017, p (4).

(65) Jack C.plano and Roy Olton :**The International Relations Dictionary, Santa Barbara**: ABC-CLIO, 2009, PP.99-100.

(٦٦) علياء شكري وآخرون : **دراسات في علم السكان** , الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية , , ٢٠١٠ ,ص (٢٧١)

(٦٧) أنور عطية العدل : **السكان والتنمية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص (٥٣١).

(٦٨) أحمد علي إسماعيل : **أسس علم السكان** ، القاهرة ، دار الثقافة والنشر و التوزيع، ١٩٩٧ ، ص (٥٧) .

(٦٩) خالد مصطفي فهمي: **النظام القانوني لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر**، الاسكندرية ،دار الفكر الجامعي ،٢٠١١، ص(١٤٤)

(٧٠) طارق فتح الله خضر :**قرارات ابعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها** ،القاهرة، مجلة بحوث الشرطة، ٢٠٠٣،ص (٣٢) .

(71) Colonel Salaheddine Rezouni: **Illegal Immigration : Causes, Consequences And National Security, Implications ?** Master of Strategic Studies, U.S. Army War College, Department of Defense, or the U.S. Government, 2010, p (9).

(٧٢) طارق فتح الله خضر : **قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليهم** ،القاهرة، مجلة بحوث الشرطة ، ٢٠٠٣، ص(١٣).

(٧٣) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية :"**الشباب المصري والهجرة غير الشرعية**" ،القاهرة ، قسم بحوث الجريمة،٢٠١٠،ص

(٧٤) هشام صادق، "**الجنسية والموطن ومركز الأجانب**"، القاهرة ، منشأة المعارف ،٢٠١ ٢ ، ص ص (٢٢٠- ٢٣١).

(75) Pranati Datta: **Push - Pull Factors of Undocumented Migration From Bangladesh to West Bengal:** A Perception Study, The Qualitative Report, Vol.9 , No.2, June 2004, pp (335) (358).

(٧٦) عبدالله سعود السراني: **العلاقة بين الهجرة غر الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم،** الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠١٠، ص (١٠٤).

(٧٧) عبد الفتاح وهيبة : **جغرافية السكان** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩، ص ص (١٠٩- ١١٠) .

(٧٨) خالد نبيل العباسي: **أحلام الموت هجرة غير شرعية** ، القاهرة ، دار الصفا للنشر والتوزيع ،٢٠١١، ص(٩).

(٧٩) نادية عبد الجواد الجروانى: **استشراف مستقبل بحوث التخطيط الاجتماعي فى مجال الشباب**, جامعة حلوان ,كلية الخدمة الإجتماعية,٢٠١٢ ,ص٧

(٨٠) إبراهيم العيسوى : **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠**, معهد التخطيط القومي , القاهرة ,سبتمبر ٢٠٠٠

(٨١) حسن محمد وجيه: "**تحديات الدور المصري وآفاق المستقبليات...ما بين التنبؤ...والنبوءات!..[**دراسة من منظور لغويات التفاوض القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ، ٢٠٠٣ ص(٨٦).

(٨٢) محمد زكي أبو النصر: **الاستشراف الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره ، ص ص ص(٢٤-٢١).

(٨٣) **إبراهيم إسماعيل عبده: "العالم العربي وإشكالية الدراسات المستقبلية"- مركز أسبار للدراسات والبحوث والأعلام As bar center for studies research and communication، سبتمبر، ٢٠٠٩م.**

(84) Andrea Rampini, **Valentine Polizzi : The emigration route and Living condition of unaccompanied Egyptian Children in Italy :", is coordinated by Save the Children UK and implemented in Egypt and in Italy** in partnership with YAPD and Save the Children Italy. Youth Association for Population and Development, 2011 , P(12)

(85) .Gordon H. Hanson : **The Economic Logic of Illegal immigration, Printed in the United States of America,** COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS, 2007, p(47).

(٨٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **الكتاب الإحصائي السنوي**، القاهرة، سبتمبر٢٠١٣م

(٨٧) عبد الله عبد الغني غانم: **المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ، ٢٠١٠، ص(٢٥).

(٨٨) سامى محمود ، أسامة بدير : **أوروبا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين المسؤلية والواجب ، مركز الأرض لحقوق الانسان ، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية** ، العدد رقم (٦٨) ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص (٢٤).

(٨٩) السيد عبد العاطي السيد: "**علم اجتماع السكان**"، الاسكندرية، دار المعرفة الجماعية، ٢٠٠٩، ص(٣٣٩).

(90) States. Washington, DC: **Migration Policy Institute University of California-San Diego**, 2009, p (67)

(٩١) شريف سيد كامل: **الجريمة المنظمة فى القانون المقارن** ،القاهرة ، دار النهضة، ٢٠٠٨، ص(٦)

(٩٢) محمد سري إجلا: **الاغتراب والتغريب الثقافي والتغريب اللغوي لدى عينة جامعية** ، القاهرة ، مجلة تربية، جامعة عين الشمس، . ١٩٩٣ ، ص(٧٧).

(٩٣) طارق الشهاوى : **الهجرة غير الشرعية** "**رؤية مستقبلية**"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعى ، ٢٠٠٩ ، ص (٤٨).

(٩٤) المرجع السابق ، ص(٤٨).

(95) Lee, E.Atheory of migration in: Jackson: **Migration Cambridge University press**, London. (1969) ,p(225).

(٩٦) محمد أحمد إسماعيل : **الهجرة العربية** ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم العربية والأمنية ، ٢٠٠٧ ، ص ص(٤٧)

Gordon H. Hanson :**The Economics and Policy of Illegal Immigration in the United States,**National Bureau of Economic Research,University of California-San Diego.,p(56), December 2009

(٩٧) إيمان شريف وآخرين: "**السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية – مؤشرات عامة (قرية تطون – محافظة الفيوم نموذجًا)**، بحث منشور بالمؤتمر السنوي العاشر، المركزي القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من ٢٦ – ٢٩ مايو٢٠٠٨

(٩٨) باقر سلمان النجار : **حلم الهجرة للثروة ,الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي** ، بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠١ , ص ص(١٣-١٥)

(٩٩) رزيق المخادمي عبد القادر : **الهجرة السرية واللجو السياسي** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ، ٢٠١٢ ، ص (٦٧)

(100) LORENZO ZAMTRANO (eds.),: "**New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations**", Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20

(101) Joint statement from 78 organization's: **Children cannot wait: 7 priority actions to protect all refugee and migrant children,** Europe , The Free Press, 29 November 2016,p.(١).

(102) The European Union Committee**: Children in crisis: unaccompanied migrant children in the EU**, Union Committee 2nd Report of Session , the Authority of the House of Lords,2016,p(17).

(١٠٣)على الحوات: **مخاطر الهجرة غير الشرعية إلى أوربا** ، القاهرة، وزارة القوى العاملة والهجرة، ٢٠٠٧ ، ص (٧٨).

(١٠٤)عبد العاطي الشافعي: **قضية الهجرة غير الشرعية "الدوافع والآثار""**، القاهرة، المنظمة المصرية للإغاثات الإنسانية، ٢٠٠٩، ص (٦).

(١٠٥)سميحة نصر ، نسرين البغدادي : **الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري** ، القاهرة ، اللجنة الوطنية بالشراكة مع مجلس لقومي لحقوق الأنسان والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠١٦، ص(٢).

(١٠٦)سيد محمدين: **حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق فى استراتيجيات حماية الطفولة** ، القاهرة، بدون دار نشر، ٢٠٠٥،ص ص (١٤٥-١٥٥).

(١٠٧)وزارة الخارجية : **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية في مصر(٢٠١٦ – ٢٠٢٦)** :